مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ١٤٥ ـ ١٧٨)

تطوّر علم اجتماع التنمية في الوطن العربي

حيدر ابراهيم علي
جامعة الإمارات العربية المتحدة

توطئة

من نافلة القول أن نقرّ بأن علم اجتماع التنمية (وضمنا علم اجتماع التخلف) أصبح من الميادين الهامة والرئيسية في الدراسات الاجتماعية وعلى وجه الخصوص في المجتمعات النامية أو دول العالم الثالث التي كان يكتب عنها وأصبحت تدريجيا تكتب عن نفسها. برزت ظاهرة الاهتمام بالعالم الثالث في حقبة ما بعد الحرب الثانية ومع انحسار الاستعمار التقليدي وانطلاق حركات التحرر الوطني حيث نالت معظم المستعمرات السابقة استقلالها السياسي وبدأ التحدي الأكبر وهو تأمين الاستقلال الحقيقي والوقوف في وجه الاستعمار الجديد. ومن هنا نبع الاهتمام بعلم اجتماع التنمية وتعددت نظرياته، وتنوعت المناهج والتصورات لايجاد الأدوات العملية المستنبطة من التجارب والتحليل العلمي الواقعي للمجتمع في سبيل البحث عن إمكانيات تخطي التخلف القائم. واحتل موضوع التنمية والتخلف مكانة متقدمة ضمن الدراسات الإنسانية وصار مودة العقدين السابقين، ولكن رغم كثرة الكتابات ـ وربما بسبب كثرة الكتابات ـ يرى البعض أن علم اجتماع التنمية قد وصل إلى مأزق فكري أو طريق نظري مسدود خاصة حين توقف في مرحلة نقد مقولات النظرية الوظيفية أو النماذج المثالية، وتعديل أو تركيب هذه النظرية مع نظريات أخرى.

يخشى المرء من القول بانطباق وضع الأزمة العامة بصورة أعمق وأشمل على علم اجتماع التنمية في الوطن العربي خاصة إذا عجز عن مواكبة التطور الفكري والنظري الإنساني بطريقة متكافئة ومستوعبة ونقدية، وفي نفس الوقت يؤكد خصوصيته الحقة في

النظرية والتطبيق اكتفى باعتبار العزلة والاجترار والانكفائية هي الخصوصية والأصالة والعودة إلى الجذور. ولأن العلم والمعرفة لا يوجدان في فراغ فمن الطبيعي أن يؤثر التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي على تشكيل الأساس المعرفي أو التناول النظري والمنهجي الخاص بعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي. هناك عوامل موضوعية مؤثرة وهي، من صميم ظروف المرحلة الحالية لما فيها من هزائم وانكسارات وتراجعات ضيقت احتمالات تطور وانبثاق أشكال جديدة للمعرفة في هذا العلم. ومن العوامل الذاتية نشأة علم الاجتماع عامة فهي اغترابية سواء بسبب التكوين الأولي الذي ارتبط مباشرة في كثير من الأقطار بالاستعمار أو بسبب الارتباط الطوعي ـ ظاهرياً ـ بالمدارس الغربية فيما بعد[1].

تحاول هذه الصفحات رصد ومتابعة وتعريف القارىء بأشكال وتطورات أدبيات علم اجتماع التنمية في الوطن العربي بالذات عند المتخصصين في الدراسات الاجتماعية مثل علم الاجتماع والانثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية إضافة إلى الكتابات التي لا تهمل المنظور الاجتماعي سواء كانت لاقتصاديين أو علماء سياسة أو فلسفة وليس هدف الدراسة مجرد رصد التسلسل التاريخي فقط ولكن يضاف لذلك الاسهامات النوعية الحالية والممكنة للعلم فيما يخص انتشار وتعميق مفاهيم كالتنمية والتخلف والمبادىء الأساسية للتنمية وبعض نقاط التركيز والاضاءات كذلك التوجهات النظرية الأساسية. ويمكن أن تعتبر محاولة ضمن المتابعات الاجتماعية لعلم اجتماع التنمية أو سوسولوجية علم اجتماع التنمية في الوطن العربي التي تتضمن أعمالا حديثة مثل كتاب عبدالباسط عبد المعطي: «الوعي التنموي العربي ـ ممارسة بحثية» ومقالة نادر فرجاني: غياب التنمية في الوطن العربي بمجلة المستقبل العربي العدد ٦٠ فبراير ١٩٨٤.

تعمدت الدراسة عدم استعمال مصطلح علم اجتماع التنمية العربي بل استعملت في الوطن العربي لأنه لم يتأسس بعد علم اجتماع تنمية عربي له نظريته المتميزة واهتماماته البحثية المرتبطة بالواقع والإنسان العربي. فمازلنا نتعامل مع قضايا المجتمع العربي بالانتساب أي أن تبدأ الاهتمامات من خارجنا. كما أننا نفتقد الفكر المغامر الذي يجذبه الصعب والمجهول وليس العادي والمطروق من القضايا، ولكن مع استمرار زيادة المحرمات باطراد وتآكل مساحة الحرية لحساب مزيد من الخوف والقمع وانعدام الديمقراطية وحرية الفكر لم يظهر مثلا علم اجتماع تنمية في مستوى ما حدث في أمريكا اللاتينية برغم تشابه الظروف ولكن رد فعل المثقف لتحدي التخلف والقمع كان مختلفا وصداميا وغير مهادن. علم اجتماع التنمية في الوطن العربي في كثير من الأحيان ينقل الأفكار المستعملة second hand كما نفعل في التكنولوجيا تماما، ماعدا بعض الاستثناءات التي تنمو ببطء ولا تمثل تيارا.

بدايات علم اجتماع التنمية :ـ

تمثل حقبة الستينات قمة نهوض حركة التحرر الوطني العربي إذ حققت بعض الانتصارات من أجل تأكيد وجودها ونشر شعاراتها وتنظيم الجماهير حسب تاريخية المرحلة وأفق ايدولوجية القوى والفئات الاجتماعية التي قادتها. فقد كانت بداية الخمسينات فترة انتقالية أعقبت قيام الكيان الصهيوني وبدأت بعض البلدان العربية في نيل استقلالها أو في إجلاء الجيوش الأجنبية وتحجيم نفوذ بريطانيا وفرنسا ثم اندلعت ثورة يوليو ١٩٥٢ وثورة العراق في ١٩٥٨ وانعقد خلال ذلك مؤتمر باندونج كأول تجمع لدول عدم الانحياز عام ١٩٥٤ ثم كان تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والذي أبرز قدرة دول العالم الثالث على تحدي الاستعمار والصهيونية وعلى الصمود بقدراتها الذاتية وتضامن المعسكر الاشتراكي مما مثل نقلة في ميزان القوى والعلاقات الدولية وتسبب في كسر هيبة الاستعمار القديم. وقد كانت مصر الناصرية بوزنها المتعدد الجوانب هي رأس الرمح في الحركة حسب ظروف ومتطلبات المرحلة. وحاولت إنهاء التبعية فقامت بكسر احتكار السلاح وتأميم القناة ثم الأهم من ذلك التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية مثل التأميم والاصلاح الزراعي والسعي لاشراك العمال والفلاحين في عملية اتخاذ القرار حسب تصور السلطة إضافة إلى توسيع قاعدة التعليم والعمل والضمانات الاجتماعية والخدمات.

كان لهذا التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي انعكاساته على ميدان الفكر والمعرفة والعلوم ومنها علم الاجتماع عامة، ولذلك جاءت الكتابات العربية الأولى في التنمية من قبل الاجتماعيين في مصر. وقد تركت البداية المصرية بصماتها على مسيرة هذا العلم فيما بعد بسبب قدم الجامعات المصرية وحجم هذه الجامعات من حيث اعدادها وعدد الأستاذة والطلاب مع الامكانيات الجيدة نسبيا في النشر والتوزيع. لذلك لا تتضح وضعية علم اجتماع التنمية تاريخيا وحاليا دون البدء بمصر أو التركيز عليها.

ظهر مفهوم التنمية في كتابات علم الاجتماع خلال هذه الفترة التي تعرضنا لها سابقا ويحدد بعض الكتاب ظهور المفهوم بقولهم: «إن مفهوم التنمية لم يظهر في عنوان أي دراسة في علم الاجتماع وفقا للمصادر البيليوغرافية التي اعتمدنا عليها قبل عام ١٩٦٦ أي أنه كان تاليا لظهور مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوثائق الرسمية المصرية بفاصل زمني مقداره ست سنوات»[٢] والدراسة المقصودة هي كتاب من تأليف أحمد الخشاب ومنصور حسين وكرم حبيب بعنوان «الطريق الصعب طريق التنمية»[٣] ويأتي كتاب حامد عمار «في بناء البشر»[٤] ضمن الكتب الرائدة في التنمية وعلاقتها بالتربية برغم أن عنوان الكتاب الفرعي يضيف «دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي» وهذا وضع طبيعي

لأن مصطلح «تغير» كان الأكثر تداولا وانتشارا ولكن الكتاب في مضمونه كان دراسة في التنمية.

من جهة أخرى شهدت الفترة المواكبة للخطة الخمسية الأولى ٦٠ - ١٩٦٥ ولإجراءات عام ١٩٦١ كتابات اقتصادية عديدة وهامة ركزت على موضوعات التنمية والتخطيط ومن بين الاصدارات ظهور ترجمات لكتب علماء بارزين مثل باران ويتلهايم وميردال.[٥] وتخلفت الكتابات الاجتماعية قليلا عن متابعة التحولات وقد يكون سبب ذلك أن الآثار الاجتماعية بطيئة الظهور ولا يمكن قياسها مثل التغيرات الاقتصادية الكمية. ولكن هذا لا يمنع من اتهام الاجتماعيين بالقصور في جانب آخر وهو القدرة الاستشراقية أو النظرة المستقبلية لما يجب أو يمكن أن يكون. وهذا هو مصدر الأزمة التي لازمت الاجتماعيين العرب لأنهم حين تناولوا قضية التنمية بغزارة فقد خلت أغلب الكتابات من الخيال السوسيولوجي الذي يرى الحقيقة الاجتماعية في علاقاتها المتعددة بالذات في بعدها التاريخي الشامل والممتد إلى المستقبل.

استجابت الدراسات الاجتماعية ضمن الاطار الفكري المحدود - الذي وجدت فيه - لتحولات الواقع ولكنها تمحورت أساسا حول دراسات عن التغير الاجتماعي والتغير الثقافي وأحيانا التغير الاقتصادي كذلك علاقة التغير بأنساق اجتماعية محدودة مثل النظام الأسري أو التربوي أو السياسي.. الخ ليس فقط لاعتقاد الكتاب بأن مصطلح التغير محايد - كما يقول سمير نعيم -[٦] ولكن إضافة إلى ذلك بسبب تجزئة الظواهر في التناول واللجوء للامبريقية المجردة الصالحة لكل زمان ومكان لدرجة فقدانها لصلاحيتها في الواقع، وانتشر مفهوم التنمية تدريجيا رغم أنه اقتصر في البداية على تنمية المجتمع وقصد بذلك تنمية المجتمع المحلي - الريفي أو الصحراوي، كذلك ارتبط المفهوم بالخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والمجالات المرتبطة بها.

يجيء مؤلف عبدالباسط محمد حسن بعنوان «التنمية الاجتماعية» الصادر عام ١٩٧٠ ككتاب جامعي رائد في علم اجتماع التنمية ومشكلة الريادة في كونها برغم اكتشافها طريقاً جديداً لكن قد تصبح البدايات المكتشفة عند البعض وكأنها مسلمات ووثقيات dogmas تصادر التجديد والاكتشاف في الدراسات التالية. وهذا ما حدث بالنسبة لهذا الكتاب فقد خرجت كثير من الدراسات والكتب من عباءة المؤلف وهذا يعكس الجمود والنمطية والكسل العقلي. نلاحظ تكرار شكل (طريقة التقسيم) ومضمون (الاتجاهات النظرية) الكتاب عند العديد من الاجتماعيين في السنوات التي تلت ظهور الكتاب.

من أهم المساهمات التي آثارها المؤلف وكانت لها ظلالها المباشرة وغير المباشرة على

اللاحقين ـ هي محاولة الاجابة على سؤال: ما هي الاضافات التي يمكن لعلم الاجتماع أن يقدمها لميدان التنمية؟[٧] يقول الكاتب بوجود ثلاثة اتجاهات يحصرها كما يلي:ـ

الاتجاه الأول: «يدرس الوضع القائم في مجتمعه على ضوء ايدولوجية معينة يأخذ بها أو وفق تصور عام للعالم ثم يقترح ادخال تعديلات بنائية في المجتمع وفق الايدولوجية التي يأخذ بها أو التصور العام الذي يراه».

أما الاتجاه الثاني فهو ـ كما يقول الكاتب ـ «أكثر تواضعا من الاتجاه الأول ويتمشى مع الاتجاه العلمي إلى حد كبير وهو المناداة بتعديل بعض جوانب البناء الاجتماعي دون المناداة بتعديل البناء الاجتماعي بأكمله».

الاتجاه الثالث كما يذكر المؤلف: «يرى أصحابه أن علم الاجتماع يمكن أن يقدم نظرية علمية تتضمن تفسيرا علميا لأسباب التخلف، وعوامل التغير وعوائقه والعمليات المصاحبة له على أن تقوم هذه النظرية على استقراء الحقائق الاجتماعية وتحليلها مبتعدة عن التفكير العقلي المجرد والتصور الفلسفي الذي لا يعتمد على الواقع وبحيث تقدم تشخيصا بالنسبة للمواقف المدروسة، وفي ضوء هذا التشخيص يمكن اقتراح مجموعة حلول لاختيار ما يتناسب منها مع الامكانيات المتاحة».

وأخيرا يصل المؤلف إلى خلاصة هي التي وجهت كتابه وكتابات المتأثرين به فيما بعد وهي «أن الاتجاه الأخير هو أحسن الاتجاهات الثلاثة وأكثرها موضوعية وأقربها إلى منطق النظرية السوسولوجية الحديثة»[٨] ويرفض المؤلف الاتجاه الأول لأنه قائم على ايدولوجية شاملة هي التي تحدد ضرورة إحداث تغييرات بنائية وليست جزئية أو وظيفية ويقارن الاتجاه بفكرة المدن الفاضلة القائمة على التفكير والتأمل الفلسفي فقط.

ويتداخل هنا مفهوم الايديولوجية والفلسفة ولكن نتجاوز هذا الجدل ونتساءل هل من الممكن أصلا الحديث عن التنمية بالذات دون وضعها في سياق ايديولوجي أو ضمن نظرة شاملة ذات رؤية للعالم؟ هذا «الحياد العلمي» قد يكون ممكنا ـ جدلا لا اقتناعا ـ في بعض الموضوعات الجزئية مثل النظام الأسري أو تسرب الطلاب أو تعاطي الحشيش.. الخ ولكن موضوعا كالتنمية والذي يعنى بقضايا متشابكة مرتبطة بالقرار السياسي والتركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي والتنفيذ الفني والاداري يصبح من الصعب معالجته بطريقة امبريقية أو تجريبية مجردة فالتنمية ـ مجددا ـ قضية مرتبطة بالتغير الاجتماعي الجذري المتمثل في تعبئة موارد بشرية ومشاركة شعبية وفك التبعية بكل أشكالها وكل هذه مبادىء وأهداف ذات صلة مباشرة بقضية الصراع الاجتماعي والذي يحدد ويحسم باختيارات أيديولوجية واضحة.

وهنا يبرز السؤال القديم المتجدد: ما هو مدى إمكانية بعد العلوم الإنسانية ومنها علم الاجتماع عن التأثيرات والانحيازات الايديولوجية؟ مسألة الموقف أو الرؤية الشاملة وبالتالي الايديولوجية «تتسرب» إلى العلم مهما حاول أن يحصن نفسه لفظيا أو شكليا ضدها. فأي ممارسة نظرية تجلب معها موقفا ويجد العالم نفسه يتخذ مواقف ايديولوجية أو فلسفية مهما أدعى الحياد وهذا ما يسميه التوسير «فلسفة تلقائية أو عفوية» أو التفلسف اللاواعي برغم كل محاولات العلماء المقصودة لتجنب ذلك[٩].

وعلى ضوء الاتجاه الثالث المحايد يقدم عبدالباسط محمد حسن محاولته المبكرة في علم اجتماع التنمية[١٠] مركزا على مفاهيم التخلف والتنمية والتخطيط ويحتوي الكتاب الشكل ونقاط التركيز المبينة:-

(١) التخلف: مفاهيمه ومعالمه وخصائص البلاد المتخلفة.
(٢) التنمية الاجتماعية: مفاهيمها عناصرها وأبعادها.
(٣) استراتيجية التنمية: النطاق القومي والمحلي.
(٤) التخطيط للتنمية: مفهومه ومبادئه وخطواته ومراحله.
(٥) نظريات التنمية.
(٦) قطاعات التنمية.

سيطرت هذه المحاور أو الأقسام على أغلب كتابات التنمية عند الاجتماعيين العرب خلال العقد التالي لظهور الكتاب. ثم ظهرت في بداية الثمانينات تقريبا محاولات متفرقة لتخطي هذا النمط في توصيف التنمية والتخلف مع التعريف بمفاهيم ونظريات أكثر حداثة وتبني مواقف أكثر تجذرا ونقدية.

من الملاحظ أن حقبة البدايات أي الستينات كما أسلفت في تناولها للتغير والتنمية في المجتمع العربي عامة والمجتمع المصري على وجه الخصوص اهتمت بمجالين هما أولا: تنمية المجتمع الريفي أو المحلي. ثانيا: الخدمة الاجتماعية بميادينها وقطاعاتها المختلفة في المجتمع المتغير. ويلتقي التوجهان في الاهتمام بالعمل الاجتماعي المباشر في احداث التغير الجزئي بين مناطق مهملة مثل الريف أو الصحراء والبدو أو في فئات أو جماعات معينة مثل النساء والشباب والطلاب والعمال.

هذا وقد كانت دراسات المجتمعات الريفية والمحلية فرصة نادرة في تلك الفترة لتطوير مناهج وأساليب العمل الاجتماعي واستنباط منظورات ومبادىء متقدمة للتنمية الريفية والتنمية عامة. فالريف يمكن أن يكون مختبرا للاعتماد على الذات، وبلورة أشكال المشاركة واستعمال التكنولوجيا الوسيطة مثلا - لو درس في علاقات بنائية شاملة. ولكن تركز اهتمام الباحثين والاخصائيين على مسائل مثل التكيف التكنولوجي أو استعمال

أدوات وطرق حديثة في الزراعة بقصد زيادة الانتاج. حتى هذه المداخل لم تقد إلى تساؤلات بنائية لأنه حتى لو فرضنا نجاح الطرق الحديثة وزاد الانتاج، فهل يعني ذلك تغير ظروف الفلاحين وتنمية مجتمعهم الريفي حقيقة مع استمرار نظم الملكية السائدة وعلاقات الانتاج القائمة واحتكار فئات محدودة عمليات التسويق والترحيل والتمويل في الريف؟ كانت تنمية المجتمعات المحلية ـ بهذه النظرة ـ تعني ربط الريف بالمدينة من خلال تغلغل الاقتصاد النقدي وعلاقاته الانتاجية في الريف ذات الطابع الرأسمالي بعد أن كان يسود اقتصاد الكفاف أو الاكتفاء الذاتي، ويتحول المزارعون إلى منتجي محاصيل للتصدير في ظروف استغلالية أيضا.

هذا المفهوم لتنمية المجتمعات المحلية، وتطبيقات التنمية المتأثرة بهذا الفهم فصلت تنمية الريف عن خطة تنمية شاملة على صعيد قومي وبدون تكامل القطاعات المختلفة ودون السعي للارتقاء بوعي الريفيين أو البدو. نتيجة ذلك خضعت المناهج والمبادىء السابقة لمراجعة خاصة بعد اخفاق التجارب المختلفة ولم يتطور الريف بل زادت الهجرة إلى المدينة وافراغ الريف من قواه البشرية. وهنا ظهر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Development الذي يربط التنمية الريفية بتنمية المجتمع الكلي من خلال تكامل القطاعات الانتاجية والخدميه وتكامل الوحدات المكانية وتحقيق التنمية من أسفل وإشباع الحاجات الأساسية المادية وغير المادية[١١].

أما المجال الثاني، إتجاه الخدمة الاجتماعية كإطار نظري وعملي لفهم التنمية أو التحولات الاجتماعية كما انتشر في الستينات فقد وضح فيه الاغتراب بالمعنى الجغرافي والفكري معا فقد كان تناولا تجزيئيا يقطع المجتمع إلى قطاعات وجماعات متباينة، وحتى الحديث عن «تنظيم المجتمع» يكون مجرد تجميع لصور العمل بين جماعات أو قطاعات متمايزة ومتراصة إلى جانب بعضها البعض برغم أن الظروف كانت أيضا مؤاتية لربط البحث والفكر مع مقتضيات الواقع؛ وبالفعل ظهرت عناوين عن «الخدمة الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي» إلا أنها توقفت عند المعالجة المباشرة لخدمة الفرد وخدمة الجماعة والخدمة المدرسية ورعاية الشباب أو الفئات الخاصة.. الخ ولم تستوعب آليات التغير وطابعها الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي وما يتبع ذلك من حركة صراع فكأنها استعملت أدوات غربية رأسمالية لتحليل ما أسمته «المجتمع الاشتراكي».

عكس الاتجاه الأول الخاص بتنمية المجتمع المحلي والذي يعمل على تجاوز بداياته، نجد أن نظريات ومناهج اتجاه الخدمة الاجتماعية أسيرة نشأتها الأولى فهي كما يقول أحد الكتاب: «أولا ظهرت في المجتمع الرأسمالي للمساهمة في حل المشكلات التي نتجت عن التصنيع والتحضر. ثانيا الخدمة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي تنظيم متحرك يتطور ويتشكل ليقابل الحاجات الاجتماعية الجديدة (....) ثالثا: جاءت مبادىء الخدمة

الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي كاستجابة للفلسفة الاقتصادية للمجتمع فأتت لتدعيم هذه الفلسفة ولتعد المواطن الغربي ليعيش في مجتمع تسوده المفاهيم الرأسمالية المهتمة بالفردية والحرية الاقتصادية. رابعا: تأثر دور الحكومة بالفلسفة الاقتصادية للمجتمع التي تقضي بألا تتدخل الحكومة في توجيه الخدمات الاجتماعية بل تتركها للهيئات الأهلية»[١٢].

نلاحظ أن هذا الاتجاه له وجود واضح في الجامعات العربية برغم أنه غارق في الامبريقية ويضخم من الجانب المهني في الخدمة الاجتماعية على حساب النواحي التنظيرية والفكرية؛ وهو مواجه بتحديات تمس كثيرا من مفاهيمه وطرقه حتى التسميات السائدة مثل الخدمة والرعاية توحي بأن حقوق المواطنة هي مجرد هبة أو منة وهذا يتناقض مع مفاهيم تنموية مثل المشاركة وتلبية الحاجات الأساسية كحقوق. فمصطلح كالرعاية لا يخلو من ظلال الأبوية والعطف والهيمنة معا وهذا ما تحاول مفاهيم التنمية الحقيقية تجاوزه لتأكيد شعور المواطنة غير المهادنة وغير المتنازلة عن حقوقها وعن دورها الايجابي ـ في نفس الوقت فقد تميزت البداية باتجاهاتها المختلفة بالفصل الواضح بين الاقتصادي والاجتماعي عند دراسة التنمية. ويمكن فهم التركيز على تنمية المجتمعات المحلية أو الخدمة الاجتماعية من هذا المنظور فالاهتمام بالريف كان يعني تقريب الهوة بين الريف والمدينة ـ برغم كل التحفظات على تطور المدينة نفسها ـ ولكن المقارنة الاقتصادية هي التي أثرت على هذا التوجه لأن هذه المقارنة تركز على النمو الكمي وليس التنمية الشاملة.

تخلو دراسات البداية تقريبا من تصور معياري أو نموذج للتنمية العربية المستقلة وذلك بسبب تجريبيتها ومتابعة ما هو كائن وإمكانية اصلاحه. فقد كانت الدراسات مشغولة بالبحث عن علاج للأنساق القائمة مع بقائها واستمرارها خشية الخلل والتفكك لهذا السبب انتشر الحديث والبحث عن نموذج للتنمية في فترة لاحقة لم تكن إلا في بداية السبعينات.

استمر الواقع في تخلفه مع ظهور كثير من التغيرات في العالم يضاف لذلك الاحتكاك بنظريات وتجارب جديدة، كل هذا استوجب اعادة النظر في مفاهيم ونظريات واستراتيجيات التنمية من أجل مواكبة تطور علم اجتماع التنمية من ناحية وتجويد فهم الواقع من جهة أخرى. كان لابد أن ينعكس هذا على الدراسات والكتابات اللاحقة وهذا ما ميز فترة نهاية السبعينات وما بعدها ونجد الاختلاف واضحا في كمية المنتوج وإلى حد ما في النوعية.

الوضع المعاصر لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي

التسلسل الزمني لا يعني وصف حقب متتالية فقط ولكن كل حقبة تتسم بطريقة أو أخرى بمستوى أو خصائص معرفية متميزة وخاصة بها. بالنسبة لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي فمع تحول المجتمع العربي من حقبة الثورة الى حقبة الثروة شهد ميدان انتاج الأفكار والمعرفة ظواهر مصاحبة. فقد ظهرت أعداد هائلة من الكتابات والدراسات والمقالات إلا أن الاضافات المنهجية والنظرية الأصيلة نادرة. ويهمنا في هذا المقام تتبع آثار الفترة المعاصرة على علم اجتماع التنمية بوجه خاص.

تميزت السنوات الأخيرة بوضوح ما يمكن تسميته «خيبة الأمل التنموي» لأنه بعد عقدين للتنمية لم يكن حصاد التنمية في حجم التوقعات والامكانات الكامنة فقد حقق الإنسان العربي مجرد فتات اقتصادي وفقد معه كثيرا من الديمقراطية والعقلانية والعقل المنفتح وتردى واقع الوطن العربي وتقهقرت حركة التحرر الوطني العربي مؤقتا وهيمنت قوى متخلفة على مصادر توجيه المصير العربي قوميا وقطريا. في هذا الوضع العام وجد الاجتماعيون العرب أنفسهم في مأزق طرفاه انعدام الديمقراطية وإغراء الامتيازات. لذلك كتبت أدبيات التنمية عن كل شيء إلا الواقع العربي، فهي في أغلب الأحيان تستعرض النظريات والمفاهيم والاستراتيجيات في شكلها المجرد ثم تحوم حول الواقع العربي البائس دون أن تقتحم أغواره خاصة حين يتعلق الأمر بالمحرمات العربية أي السياسة والطبقات ونقد الايديولوجيات والأفكار السائدة. وهنا تدعى الكتابات التزام «الحياد العلمي» فتأتي كالماء لا طعم ولا لون ولا رائحة لها.

برغم أنه من شروط تطور المعرفة أن تكون تراكمية لكي تتحول إلى كيف وأن تبدأ المعرفة دوما مما انتهى إليه السابقون لكن هذه الميزة تكاد تكون معدومة في علم اجتماع التنمية في الوطن العربي ويمكن ارجاع ذلك لعدة عوامل منها:ـ

١ ـ ضعف التكامل والتواصل بين المؤسسات والباحثين في الوطن العربي على الصعيدين القطري والقومي وحتى بين أفراد المؤسسة الواحدة[١٣].

٢ ـ طريقة تأليف الكتب الجامعية التي تهتم أساسا بحشد المعلومات والنظريات «الخام» أي غير المصنفة فكريا وأكاديميا حسب واقع وحاجة المجتمع.

٣ ـ غلبة الاتجاه التوفيقي أو التلفيقي في الكتب والدراسات والأوراق العلمية مما يوهم الكاتب أنه توصل إلى نظرية أو منهج جديد بينما يبقى العمل تجميعا لمتناقضات من أبرز الأمثلة ـ محاولات التوفيق بين النظرية الوظيفية ونظرية الصراع في جانبها المادي التاريخي.

٤ ـ التوسع الضخم العشوائي في إنشاء الجامعات الأقليمية وقيام العديد من الجامعات في الدول الغنية مما غلب الكم على الكيف وزاد من حدة التنافس من أجل تأكيد الاستقلالية بمزيد من النشر وعقد المؤتمرات والندوات وفتح دراسات عليا للماجستير والدكتوراه إضافة الى إجراء البحوث بالتعاون مع جهات عديدة محلية وعالمية[١٤].

هذه أسباب ذات طابع فني أو تنظيمي لدرجة ما ـ إن صح القول ـ لارتباطها بالجامعات والكتاب الجامعي. ولكن من الأسباب الجوهرية للوضعية البائسة لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي مسألة الاختيار الايديولوجي أو الانتماء النظري وهذه نقطة الافتراق بين كتابات البداية الأولى في التنمية بامتداداتها الحالية (أي التي مازالت تنهج طريقة البداية) وبين الكتابات المعاصرة. وترددت اشكالية الاختيار الايديولوجي والنظري في كثير من الكتابات المعاصرة لوعي الاجتماعيين المعاصرين بضرورة الاسترشاد بموجهات نظرية وايديولوجية بدلا عن التوهان التجريبي (الامبريقي). قد يقتنع الكاتب بضرورة ذلك ولكن الجانب الآخر للمسألة كيف تتم عملية الاختيار الايديولوجي مثلا في الواقع؟ يحاول أحد الاجتماعيين في حديث عن المشروع الاجتماعي تحديد شكل هذا الاختيار:ـ

«لابد من اختيار ايديولوجي واضح ولا يعني الاختيار الايديولوجي الانتقاء الساذج من بين مخزون الايديولوجيات العالمية ولكن علينا أن نصل من خلال هذا الاختيار الى منظومه أيديولوجية وقيمية تعكس امتداد التراث الثوري والمتغير وتستوعب في ذات الوقت أفضل العناصر الفكرية التي تؤكد على التغير والتقدم وتتصل أخيرا بمصالح الأغلبية وحاجاتها وأحلامها. ثالوث مقدس يضم التراث المتغير والفكر المتقدم والاتصال بمصالح الأغلبية»[١٥].

يقترب باحث آخر في تحليله للاشكالية أكثر للناحية العملية ـ النفعية (البراغماتية) عند بعض الاجتماعيين العرب الذين يميلون في الاختيار لاحدى النظريات الجاهزة فهم مقتنعون بضرورة دراسة الواقع ضمن رؤية نظرية ما، ولكن لعدم وجود نظرية عربية لعلم الاجتماع في الوطن العربي يقولون باختيار نظرية أو نظريات ـ بغض النظر عن مصدرها ـ والاستفادة منها في دراسة الواقع العربي. وتأتي بعد ذلك معايير تفضيل أو اختيار نظرية: هل لأنها أكثر النظريات علمية حسب أسس معينة؟ أم لأنها أكثر تعبيرا عن مصالح الجماهير؟ أم لأنها تجمع بين الميزات العلمية والايديولوجية؟ وكانت أغلب الآراء تميل ـ بعد تصورها لنظريات أكثر كفاءة وقدرة على فهم الواقع العربي ـ إلى ترشيح المادية التاريخية والبنائية الوظيفية[١٦].

قد يكون من أهم أسباب الوضعية الحالية لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي هو التردد والذبذبة النظرية والتوفيقية الايديولوجية وهذه من أخطر الظواهر بالذات في

دراسات التنمية، قد تكون هذه الحالة من سمات فكر المجتمعات الانتقالية عموما. ولكننا في الوطن العربي نعيش ظروفا لا تسمح لنا بالتبرير أو التأجيل في قضية الاختيار الايديولوجي فهناك وضع اقتصادي له طابع خاص بوجود الامكانات التي تعتبر مستحيلة والموارد الموجودة الغائبة أو الغنى الذي يزيدنا فقرا إضافة إلى المواجهة المباشرة والساخنة مع الاستعمار الجديد ووكيله الفرعي ـ الكيان الصهيوني.

يحاول الاختيار الايديولوجي المقترح في أغلب الكتابات الاجتماعية حل مشكلة العلاقة بين التراث والمعاصرة وبرغم كل الطروحات الجيدة نظريا لكن الواقع يشهد مفارقة بين التراث والمعاصرة وازدياد الشقة بين القديم والجديد. فهناك تيارات نشطة وفعالة في الحقل الفكري والاكاديمي تعمل على مصادرة انجازات عقلية قربت بين تراثنا والحداثة مما يجعل مهمة تحقيق الثالوث الذي مر ذكره ـ التراث والمعاصرة وقضايا الجماهير ـ كمنظومة ايديولوجية مستحيلة. توجد مفاهيم مرتبطة بالتنمية مثل الاشتراكية والقومية والعقلانية والعلم الحديث والعلمانية والعلاقة مع أوربا... الخ أصبح الافصاح عنها يدرج صاحبها ضمن فئات خطرة ومعادية لمجتمعنا وقيمنا ومعتقداتنا... الخ. «برغم أن هذه المفاهيم كانت في فترة الستينات عادية ومقبولة في المحافل الاكاديمية والفكرية». لذلك الدعوة للمزاوجة بين التراث والمعاصرة ليست بهذه السهولة في الواقع وهكذا تبقى قضية الاختيار الايديولوجي بدون حل.

يرجع أحد الكتاب المشكلة الى خصائص يتسم بها المثقف العربي عامة وهي الهجانة والاصلاحية والقصور، والسبب في ذلك أنه لم يجد تراثا يشكل له رصيدا كبيرا كما حدث في أوربا إنما وجد نفسه أمام تجربة أخفقت أو أرغمت على أن تخفق[١٧]. والهجانة الفكرية هنا تعني جمع المتناقضات ويصبح الباحث مثل الحاوي فهو قد يكتب دراسة امبريقية ثم يحليها وينمقها بنظريات دون أن تكون ذات صلة حقيقية بالدراسة. وهذا نقص فاضح في دراسات التنمية في الوطن العربي فالشكل المطلوب للبحث الاجتماعي في التنمية يتوقع فيه توحيد النظري والتجريبي وهذا لا يمنع غلبة أحدهما مع بقاء النسيج الموحد لهما. والهدف الأمثل للبحث الاجتماعي والذي يربط بين نظرية واضحة وواقع ملموس يحدده أحد الكتاب بأنه: «الوصول إلى علم عيني عن الموضوع بحيث لا يظهر الموضوع نفسه في جملته غير المنتظمة بل ككل منتظم، في العرض البسيط لكامل أجزائه وما يتعلق بها في وحدة تحديداته المختلفة وبعبارة أخرى: في بحث من هذا النوع لا يتوجب الانتقال من المعطيات الحسية الى التجريد وحسب، بل العودة من التجريد إلى ماهو عيني»[١٨].

لا يمكن فصل تخلف الدراسات الاجتماعية عن تخلف المجتمع العربي وبالذات كتابات التنمية لأنها تتناول موضوعاً يتصل مباشرة بتغيير الإنسان العربي. ولأن المجتمع العربي تابع ومتخلف ومواجه بمشكلات الصراع مع الامبريالية والصهيونية وبالوقوف ضد

التجزئة والتخلف. كل هذا يؤثر على الظروف الاجتماعية المنتجة للمعرفة ولذلك نجد أسباب تخلف علم الاجتماع ودراسات التنمية بالذات في واقع المجتمع العربي. فعندما نتحدث عن ضعف التكامل بين المؤسسات والباحثين في الوطن العربي فهذا مظهر للتجزئة والأقليمية؛ ومشكلة الاختيار الايديولوجي سببها انعدام الديمقراطية والحرية الفكرية واحترام اختلاف الآراء والحوار فمن ناحية الوطن العربي مغلق تجاه النظريات والأفكار الجديدة مما يصعب على الباحثين والاكاديميين مهمة التعرف عليها ونقاشها على مستوى يمكن من فهمها وتعميمها. يضاف إلى ذلك كمثال لتخلف المجتمع العربي محتوى وشكل التعليم القائم على التلقين والترديد والسلطة المركزية للمعرفة أي الكتاب المدرسي أوالمعلم.

علينا ألا نستنتج مما تقدم أن الصورة البحثية والنظرية قاتمة لهذه الدرجة، وذلك لأن العلاقة قائمة بين المجتمع والمعرفة بمعنى أن المعرفة في بعض الأحيان تحاول أن تؤثر بدورها ـ من خلال الوعي ـ على ظروف المجتمع. ومن هنا ظهرت مجموعات وأفراد لهم توجهات نظرية ومنهجية جادة وعميقة تحاول تخطي وتجاوز الواقع وتشق الطريق الصعب بريادة. نذكر منها على سبيل المثال «مجموعة اجتماعيي المعهد العربي للتخطيط» خاصة في بداية الثمانينات وتمثلها كتابات ونشاطات: عبد الباسط عبدالمعطي، دارم البصام، باسم سرحان ونادر فرجاني. وقد ساهمت بعدد من الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية وكانت موضوعاتها غير تقليدية وخلقت منبراً للعديد من المفكرين المرموقين. ومن المحاولات الجماعية ظهور «سلسلة علم الاجتماع المعاصر» والتي نشرت بعض الكتابات ذات الطابع التجديدي والاستكشافي في مجال علم اجتماع التنمية وبالذات تراجم وكتابات محمد الجوهري والسيد الحسيني التي اهتمت بموضوعات مثل التكوين الطبقي والتبعية والامبريالية. يضاف لذلك وجود مراكز جادة مثل مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية ـ الجامعة التونسية، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت. إضافة إلى المساهمات الفردية لعدد من المفكرين سيرد ذكرهم لاحقاً.

ستحاول الصفحات التالية عرض كتابات معينة سمتها الأساسية المعاصرة بمعنى تجاوز الطريقة التقليدية برغم تنويعاتها واختلافاتها وقصورها والاختيار لا يخلو من نقص فقد يكون سبب الاختيار هو الانتشار أو جدة الأفكار وإثارتها للجدل، ولكن أهم سبب للاختيار هو تعرضها لقضايا حيوية تحتاج لمزيد من التوقف والجهد والبلورة. وقد يجمعها توجه نقدي بمعنى رفض الواقع والبحث عن بدائل. قد يلاحظ المتتبع لهذه الأدبيات اختلاف المقاربات أو المداخل النقدية التي تتراوح بين نقد نظري عام يصلح لمجتمعات عديدة متباينة، وإتجاه يحاول الانطلاق من المجتمع العربي، وكتابات تنقل سريعاً المواجهات النقدية للفكر الغربي ـ وهذه برغم ضعف الأصالة ـ لكن لها ميزة التعريف والتوصيل.

دراسات عامة ـ شاملة للتنمية:

ظهرت بعض الدراسات العربية الطموحة التي تحاول تجميع شتات مفاهيم ونظريات التنمية بالإضافة للجوانب التطبيقية أي طرق انجاز التنمية. وهي تقدم ـ حسب رأيها ـ صورة بانورامية شاملة لدراسة التنمية وتحاول أن تكون دليل عمل عام للاجتماعيين بعد تعريفهم على أهم التيارات السائدة. وبرغم أن كثيرا من الكتابات تتعرض بطريقة أو بأخرى لطرف من هذه الموضوعات كمقدمات ضرورية في كتاباتها عن التنمية إلا أن النماذج الثلاثة المختارة هنا حددت لنفسها مباشرة هدف متابعة أو نقد أو عرض أدبيات أو نماذج التنمية كما توضح عناوين الدراسات نفسها.

جاءت الدراسة الأولى مبكرا (عام ١٩٦٩) لتعريف القارىء العربي بأهم النماذج النظرية للتنمية وهي بعنوان «النماذج النظرية للنمو الاقتصادي في العالم الثالث» لبسام طيبي.[١٩] وتبرز الدراسة استفادة الاجتماعيين ـ على الأقل العاملين في أوروبا ـ من النظريات الاقتصادية في فهم التنمية. يرى الكاتب وجود ثلاثة اتجاهات.

١ ـ الاتجاه الرأسمالي الذي يقدم النموذج الليبرالي للنمو الاقتصادي.
٢ ـ الاتجاه الاشتراكي الاصلاحي يحتوي على لحظات رأسمالية واشتراكية.
٣ ـ الاتجاه الثوري الاشتراكي يعطي منطلقات نظرية للنمو الاقتصادي القائم على أخذ الطريق الثوري المتلزم بالاشتراكية العلمية.[٢٠].

يمثل الاتجاه الأول ـ حسب طيبي ـ نوركس Nurkse وروستو، ولكنه يركز على آراء نوركس حول التخلف والتي يلتقي حولها كل المنتمين لهذا الاتجاه. نلاحظ أنها تخلط بين أسباب وخصائص التخلف إذ تحصرها في: نقص رأس المال، وانخفاض الدخل السنوي للفرد، الانفجار السكاني، تناقض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ثم نقص المبادرة الفردية والرأسمالية. وهذا ما تعارف عليه باسم «الحلقة المفرغة» وهي «إن دولة ما تكون فقيرة لأنها فقيرة» ويكون الحل في توسيع الأسواق التجارية عن طريق الاستثمار في عدد من الصناعات الصغيرة. هذا وقد فتحت هذه النظرية الباب فيما بعد لنقاشات التبعية والمعونات الخارجية والتصنيع... الخ.

أما الاتجاه الثاني فيسميه «النموذج المختلط للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة» ويمثل هذا الاتجاه اقتصاديون اشتراكيون ديمقراطيون مثل غونار ميردال، واقتصاديون ماركسيون مثل أوسكار لانجة إضافة الى ممثلي المدرسة الكلاسيكية الجديدة (الكينزية الجديدة). حوار هذا الاتجاه مفيد في استراتيجيات التنمية فهو يرد على موقف بعض الاقتصاديين من التخطيط، فقد ادعى البعض «أن عقلانية الأنظمة الاقتصادية المختلفة تأتي من السوق التجارية فالسوق هي التي تفرض أسس العقلانية الاقتصادية» ولأن

التخطيط يعني أن السوق ليست هي التي تفرض كل شيء إنما الخطة ولذلك فكل نظام اقتصادي - حسب آراء بعض الكلاسيكيين الجدد - يقوم على التخطيط هو نظام لا عقلاني.

أما الاتجاه الثالث فيرى الباحث أن أفكار باران هي التي تمثل ملامحه خير تمثيل خاصة استنتاجاته: «التخلف ظاهرة خلقتها الامبريالية ولن يذهب التخلف بدون القضاء على أسسه أي الامبريالية والطريق هو طريق الثورة الاجتماعية التي تأخذ من الاشتراكية العلمية كلا من النظرية والممارسة الثوريتين»[٢١].

يلاحظ على الدراسة جوانب ذاتية وموضوعية أثرت على طرح الكاتب - فهو متشبع بالثقافة الاوروبية الغربية وتياراتها المختلفة لذلك نجد بصمات حماس «اليسار الجديد» وثورة الطلاب ١٩٦٩، كذلك الاهتمام المبالغ فيه بالعالم الثالث بعد تجاهل طويل، والإنبهار بثورة الصين الثقافية وبالنموذج الكوبي والاعجاب بكفاح الشعب الفيتنامي إضافة إلى أن الكاتب كعربي كان منفعلا بهزيمة حزيران ١٩٦٧ فهو يكرر إدانة أنظمة رأسمالية الدولة أو البونبارتية (ص٦٣) التي ترفع لافتات تقدمية للاستهلاك المحلي. لذلك يمثل الكاتب الاختيار النظري الذي يرجح المعايير الايديولوجية المنحازة للجماهير ومصالح الأغلبية (راجع ص١٧) وهذا وحده غير كاف بدون معايير علمية مكملة. هذا الحماس جعل الكاتب غير دقيق في استعمال بعض المفاهيم الهامة فقد استعمل مصطلح النمو Growth في دراسته برغم أنه ليس اقتصاديا والنمو يمكن أن يحدث بدون طريق الثورة الاجتماعية التي يدعو لها الكاتب بإصرار. تبين هذه الملاحظة التطور الذي حدث حاليا في مفاهيم علم اجتماع التنمية فقد تخطت الكتابات المعاصرة استعمال النمو كمرادف للتنمية ولم تعد نقطة نقاش كذلك المصطلحات القريبة مثل التحديث والتصنيع والتغريب والتي كثيرا ما تداخلت في مدلولاتها. أما الآن فقد أصبح من البديهي التمييز بين هذه المصطلحات ولم تعد التفرقة بينها اكتشافا جديدا في كتابات الاجتماعيين العرب عن التنمية.

الدراسة الثانية بعنوان «متابعة ايجابية لأدبيات مبادىء ستة ونموذجان» لعادل حسين[٢٢] وهي من الدراسات الجادة التي اهتمت بالنموذج النظري المتكامل للتنمية مع أن الكاتب يرى أن هدف الوصول الى نظرية تنموية شاملة وأكثر وضوحا لم يتحقق بعد ولا يرى عيبا في عدم اكتمال الوضوح النظري في موضوع التنمية ومن الممكن التوصل مباشرة إلى نظرية جزئية. هذا الوضع لا يدعو للابتئاس الشديد - كما يقول الكاتب - إذ أن الثورة الصناعية أو مرحلة الاقلاع في انجلترة بدأت وتواصلت بدون نظرية متكاملة. ان اسهام آدم سميث النظري كان لاحقا للممارسة العملية.[٢٣] يبدو هذا الحديث وكأنه «تفاؤل الارادة» بالذات في هذا الصدد لأن مسألة التجربة والخطأ في عملية التنمية تكون على حساب

الشعوب. ولكن الكاتب لا ينفي ضرورة ما يسميه «وجود ضوابط نظرية» كما أن الوضوح النظري تطور نسبيا بسبب تراكم خبرات وممارسات تنموية مختلفة.

تتمثل الضوابط النظرية في وجود مبادىء أو سياسات متفق عليها وتلقى قبولا واسعا بين المهتمين بالتنمية برغم اختلافاتهم الايديولوجية وأجملها الكاتب فيما يلي:

١ ـ في العلاقات الدولية: مبدأ المواجهة بسبب تناقض المصالح بين الشمال والجنوب، أو الدول الغنية الرأسمالية والدول الفقيرة.

٢ ـ في دائرة العلاقات الداخلية: مبدأ الاعتماد على الذات وهو من المبادىء المتفق عليها برغم اختلاف الاتجاهات والتناول، ثم مبدأ التنمية كعملية مركبة بمعنى أنها ليست مجرد نمو اقتصادي ولكن تتضافر عوامل غير اقتصادية في عملية التنمية. ومبدأ القفزة الكبيرة أو الدفعة الكبيرة او الانطلاقة الكبيرة المركزة أي الهجوم الشامل في جبهة متسعة يتفق حول المبدأ ويختلف حول الطريقة. ثم مبدأ إعادة توزيع الناتج وأخيرا دور الدولة والتخطيط.

يتوصل الكاتب على ضوء هذه المبادىء الى وجود نموذجين عامين في التنمية: نموذج التنمية بالانتشار ونموذج التنمية المستقلة. ويرى أن المؤيدين لنموذج التنمية بالانتشار «يتركزون في علماء الدول الغربية الأكثر تمثيلا واتساقا مع المؤسسات الرسمية في هذه الدول (دون أن يعني الانحياز رابطة مصلحة مباشرة بالضرورة). وليس من قبيل الصدفة أن الاقتصاديين الغربيين الأكثر تحررا من هيمنة التيار العام وهم الأكثر قدرة على النظرة النقدية واقترابا من الموضوعية في البحث، ليس من الصدفة أن يكون هؤلاء في اطار نموذج التبعية/ الاستقلال»[٢٤].

أما النموذج الثاني فيمثل كتاب أمريكا اللاتينية أهم روافده بتركيزهم على علاقات التبعية والامبريالية وتحديد الاستقلال الحقيقي كهدف نهائي وأصبح لهذه المدرسة أنصارها في الوطن العربي خاصة بين الاقتصاديين[٢٥].

تتعرض الدراسة لاستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية ويقف الكاتب مع التعريف الذي يرى في هذه الاستراتيجية تحقيقا للمبادىء الستة وانحيازا لنموذج الاستقلال ويهدف لكسر التبعية. لأن استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية يؤدي منطقها الداخلي الى تكامل المبادىء الستة، ففي العلاقات مع العالم الخارجي تتفق الاستراتيجية مع غاية الاستقلال لأنها تؤدي اقتصاديا الى تقليل الاعتماد على الخارج بتغيير نمط الاستهلاك والانتاج ويعطي أمثلة لربط المبادىء بالاستراتيجية.

يتخذ الكاتب موقفا ضد مفهوم التحديث بمعناه السائد فهو يؤكد مفهوم الاستقلال المركب والتجدد الذاتي ويرى أن «تشغيل نموذج التنمية المستقلة، برغم اتساقه المنطقي،

أمر بالغ الصعوبة اذ التحم باستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية، وتحدد عمقه الكامل في تعديل نمط الاستهلاك السائد تعديلا كبيرا (. . . .) فهناك عادات تشكلت وأصبحت حقيقة مادية يصعب ازالتها ولكن برغم هذه الصعوبة البالغة تظل امكانية تشغيل هذا النموذج أكثر احتمالا من تشغيل نموذج التنمية بالانتشار المعدل (بشهادة أصحابه) لإحداث تنمية جادة منتظمة. وإذا كانت الصعوبة تبدو مجسدة في نموذج الاستقلال، لأن الحسابات العادية لعالم الاقتصاد والاجتماع تبدو كذلك، فإن هذا يذكرنا بعجز العقول الالكترونية عن حساب طاقة الشعوب في لحظة مواجهة تاريخية. ولا شك أن تحقيق نهضة هو من اللحظات التي لا تخضع للحسابات التقليدية»[٢٦].

يقدم الكاتب في هذا العمل الموجز المكثف عرضا جيدا للمبادىء والنموذج المطلوب للتنمية المستقلة والتي يجب أن تتمحور حول ذاتها هنا، هي الأمة العربية. ويتجه الكاتب في دراسات لاحقة نحو ضرورة الاستقلال الحضاري والتكامل بين الدول العربية ويرى أن مفهوم التنمية المستقلة أوسع من مفهوم التنمية الاشتراكية[٢٧]. ولكن يبدو أن الكاتب يبحث أو يبشر بالطريق الثالث وهذا اتجاه حضاري استقلالي جيد غير أنه يمكن أن يفسر أبعد من العلاقات الدولية المتوازية بل يمتد ليشمل المساواة بين النموذجين الاجتماعيين للتنمية ورفضهما معا ظاهريا ولكن في الواقع يكون الحياد مجرد تمرير للانحياز بصورة مقبولة لنموذج ما أو حتى لمعسكر. قد تكون النية حسنة ولكن التجربة أثبتت احتمال التقاء الطريق الثالث بإحدى الطرق الأخرى وينتهي بتبعية مبطنة بالاستقلال.

يحاول محمود الكردي في دراسته بعنوان «قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع رؤية نقدية» تحديد علاقة علم الاجتماع بقضية التخلف والتنمية ومعرفة سلبيات وايجابيات هذه العلاقة «وبحثا عن الدور الحقيقي الذي لعبه علم الاجتماع - ولا يزال - في حالة التخلف على وجه التحديد، وما إذا كان يسعى مخلصا إلى تجاوزها، أو أنه يعمل جاهدا على تكريسها، أو أنه لم يزل يتخبط بين هذا وذاك منساقا بجهالة أحيانا أو متعمدا التضليل أحيانا أخرى»[٢٨] وواضح أن الدراسة تضع على عاتق علم الاجتماع عبئا كبيرا ومسئولية نظرية وعملية صعبة تتمثل في مناهضة التخلف، ولا أدري هل يتم ذلك باجلاء الحقائق وتعرية زيف فهمنا للتخلف أم تتعدى إلى مرحلة المطالبة بالفعل أكثر؟ ويبدو أن المهمة الأولى هي المطلوبة لذلك يتعرض الكاتب لعدة جوانب في الموضوع فيبدأ بتحليل المنظور التاريخي - الجغرافي لمفهومي التخلف والتنمية إضافة إلى توضيح الجوانب السوسيو - اقتصادية لاهتمامات العلوم الاجتماعية بمسألة التخلف والتنمية ويذكر أن مقصده هو «تنقية المفهوم» الذي صار في حد ذاته كأنه أحد مكونات المشكلة[٢٩]. ثم يناقش قضية التخلف في علم الاجتماع بين التأثير الايديولوجي والتحليل الموضوعي ثم يعرض الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع لفهم موضوع التخلف والتنمية ثم علم الاجتماع في

بلدان العالم الثالث وقضية التخلف والتنمية ودراسات التخلف والتنمية في علم الاجتماع في مصر ـ رؤية تقويمية وأخيرا الخاتمة عن الخطوات المستقبلية لدراسة التخلف والتنمية في مصر.

اهتمت الدراسة كثيرا بمفهوم التخلف وعرضه ضمن المنظور التاريخي للعلاقة الاستغلالية ودور الاستعمار العالمي ولكنه دمج المنظور التاريخي مع المنظور الجغرافي أو الحتمية الجغرافية ـ وحتى لو كان القصد نقد النظرية الأخيرة فقد أضاع الكاتب قوة تحليل دور الاستعمار في عملية التخلف لأن مسألة تأثير المناخ على التخلف أو الدور الحضاري عامة أصبحت موضوعا منقرضا في الدراسات المعاصرة. كانت فرصة جيدة لتعريف القارىء على النظريات الخاصة بدور الاستعمار في التخلف.

ينقد الكاتب في الجزء الثاني من الدراسة الكتابات التي تركز على الجانب الاقتصادي البحت في التخلف ويراه تناولا ناقصا ويعتقد أن ذلك تم «في كثير من مواضعه في التراث المتوافر ـ سواء كان غربي المصدر أو شرقيه ـ بقصد وتعمد وذلك بغرض ايهام الدول المتخلفة بأن المسألة لا تخرج عن بعدها الاقتصادي المادي وطالما أنها ـ أي تلك الدول ـ تعاني من فقر مادي (وقد يكون مظهريا وليس حقيقيا) فإن فرصتها في تحقيق النمو الذاتي لها ضئيلة، إن لم تكن منعدمة»[٣٠].

يصعب الاتفاق مع الكاتب على هذه التآمرية التي تقصد تضليل شعوب العالم الثالث وايهامها بفقرها. فقد يكون التحليل خاطئا لأنه يضخم الجانب الاقتصادي، ولكنه الأكثر بروزا ودراسته ممكنة وفي متناول الباحثين. ويطالب بمناقشة القضية ككل متكامل، وهذا مطلب أغلب الاجتماعيين في الفترة الأخيرة. ويأتي الجزء الثالث مكملا لهذا المطلب وبرغم أنه يناقش التأثير الايديولوجي والتحليل الموضوعي في موضوع التخلف والتنمية فهو يتعرض لمتغيرات يرى ضرورة تحليلها مثل: فحص الاطار الشامل لمناطق التخلف في العالم، الهيكل الاقتصادي، دراسة التركيب الاجتماعي والتعرف على النظام السياسي، تحليل التفاوت بين البلدان المتخلفة ذاتها وادراك خصوصية نماذج التخلف وضرورة التقويم الموضوعي لخبرات التنمية في دول العالم الثالث.

الدراسة ذات أهداف طموحة وتعرضت لقضايا عديدة بصورة سريعة ولم تسبر غورها أو تحدد المطلوب نظريا ومنهجيا. يتوقع في الرؤية النقدية أن تتخطى ما هو موجود نظرا لظهور بدائل أخرى ـ نظريات جديدة مثلا ـ ولكن نلاحظ ان الكاتب اقترح متطلبات ذات طابع فني بحت مثل ضرورة وجود استراتيجية للبحث العلمي وتكوين فريق متكامل للبحث لدراسة ظواهر التخلف والتنمية المختلفة(ص٤٢). كذلك يطلب دراسة خصوصية المجتمع المصري من كل النواحي وهذه دعوة قد تكون مقبولة شريطة أن تلبي الحاجة من أجل الوصول إلى نموذج تنموي عربي مستقل وتصبح الخصوصية هنا خصوصية

عربية أبعد من الحدود القطرية. وهذا ليس شعارا سياسيا ولكن أي استراتيجية للتنمية المستقلة أو حتى الدفعة الكبرى لن تكن قطرية اطلاقا ولابد أن تبدأ من تكامل القدرات والطاقات والموارد العربية.

اشكالية تعريف التنمية والتخلف:-

شغلت مسألة تعريف مفاهيم التنمية والتخلف كتابات الاجتماعيين العرب بشكل واضح. فقضية تحديد المفاهيم من أكبر اشكاليات العلوم الانسانية عامة وبالذات علم الاجتماع لحداثته ولتداخله مع علوم أخرى. ويزداد الأمر تعقيدا لدى الاجتماعيين العرب لأن علم الاجتماع الحديث ذو جذور غربية فهو نتاج المجتمع الصناعي الغربي لذلك مفاهيمه أوربية أصلا، كما أن أغلب الباحثين لهم صلات بأوربا إما مباشرة أي تلقوا تعليمهم هناك أو غير مباشرة من خلال الاطلاع والترجمة. كذلك أثر الطابع الادبي والبلاغي للغة العربية بالذات غنى اللغة بالمترادفات والتشبيهات مما يجعل الباحث يعتمد على الاشتقاقات اللغوية أكثر من الجانب الاصطلاحي. ومن أوضح الأمثلة لذلك انشغال كثير من الكتاب بكلمات نما ونموا واستعماله للزرع أو الفرق بين تغير وتغيير فهي في الحالتين Growth حسب الاصطلاح الاوربي. لذلك نجد كثيرا من المفاهيم فضفاضة واحيانا متناقضة وهذا يعكس الجانب الانتقائي في استعمال المفاهيم والذي يخرج في أحيان كثيرة عن السياق الفكري للموضوع المطروح. وهذا لأننا نعتقد بأن المصطلحات محايدة وننسى أنها نتيجة لمواقف ايديولوجية وفكرية محددة ولذلك فهي مشحونة بكثير من الانحيازات والمواقف الخفية. فاستعمال النمو كمصطلح يدرج صاحبه في مدارس معينة نظرية التحديث مثلا حتى وإن لم يقصد ذلك.

برغم وصفنا المستمر لتعريفاتنا ومفاهيمنا بالعلمية والموضوعية إلا أن اطلاقنا هذه الصفات عليها لا يعني أنها أصبحت كذلك فمازال كثير من المفاهيم والتعريفات غير دقيق وبالتالي غير علمي. ويمكن ارجاع هذه الحالة ـ لو عممنا ـ لانعدام أو ضعف تأثير الفكر العلمي في مجتمعنا وفي مؤسساتنا العلمية. ولذلك لايعقل أن يكون الانسان علميا بصورة وقتية أي عندما يكتب مقالا أو يشارك في ندوة أو يلقي محاضرة مثلا ثم يخلع عنه ثوب العلمية بعد ذلك. فالعلمية هي فكر وسلوك وفعل، وهي قدرة على فهم كل الظواهر وعلاقات هذه الظواهر على ضوء سببية عقلانية أو منطقية أو تجريبية.. الخ. وينعكس التفكير العلمي بالتأكيد على الممارسة والسلوك اليومي وعلى الشخصية وتماسكها ولا يقتصر فقط على الجانب الاكاديمي . ولكننا نجد ازدواجية واضحة عند اغلب الباحثين العرب حيث يتعايش العلم والخرافة معا في عقل واحد، ويظهر التناقض في عدم دقة المفاهيم والتعريفات وبالتالي النتائج. وفي كثير من الاحيان نجد عناوين مقالات وحتى كتب تختلف تماما عن محتوى ومضمون العمل.

اضرت الظواهر المذكورة بالتطور النظري لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي وان كان هذا لا ينفي وجود بعض التطور والاتفاق حول عدد من المفاهيم الرئيسية. وسأحاول في الصفحات التالية عرض بعض المفاهيم ذات الأهمية مثل التنمية والتخلف في كتابات بعض الاجتماعيين العرب.

تأثرت العديد من كتابات علم اجتماع التنمية بكتابات الرواد لذلك نجد أن تداخل مفهومي التنمية والنمو كان نتيجة الكتابات الأولى التي عتّمت المفهومين. إذ يقول مؤلف رائد في التنمية الاجتماعية مبينا الفرق بين المفهومين: بأن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن؛ ويشرح هذا المعنى حرفيا «بأن الزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعي أما التنمية فتتحصل في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع وخلال فترة ممتدة من الزمن»[٣١] ولا نلاحظ فرقا واضحا خاصة وقد اعتبر النمو هو الزيادة الثابتة أو المستمرة فصفة مستمرة تقربه من مفهوم التنمية من ناحيته التراكمية والسريعة. كما تأثرت بعض الكتابات في تحديد الفرق بمفاهيم للامم المتحدة أوردها الكاتب: «التنمية تشتمل على النمو والتغير، والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي وهو كيفي كما هوكمي»[٣٢] ويستمر هذا التأثير وبعد عقد من الزمان نجد من يؤكد بأن التنمية لها بعدان يتمثلان في النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي[٣٣]. ومن الآثار الجانبية لهذا الفهم أن التنمية كانت تقسم في كتابات الاجتماعيين العرب إلى تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية ثم تفرعت إلى تنمية سياسية وتنمية ادارية إضافة إلى التنمية الريفية وتنمية القطاعات أي التنمية التعليمية أو الصحية أو الثقافية. . الخ.

انحسر الفهم والتقسيم السابقان تدريجيا في أدبيات علم اجتماع التنمية فقد كانت هذه التجزئة في الفهم تدل على غلبة النهج التجريبي وانعدام النظرية لذلك كان تصور هذه الكتابات للتنمية هو مجرد نمو أو تقليد للنموذج الغربي المعتمد على التحديث بواسطة نقل التكنولوجيا أو وجود المنظم أو تغيير الاتجاهات أو الادخار وتوسيع الاسواق. . الخ ولكن واقع فشل التجارب التنموية للمجتمعات التي اختارت ذلك الطريق اجبر الباحثين على معالجة التنمية كمفهوم شامل. ويقودنا هذا إلى متابعة بعض الاسهامات في تعريف التنمية والتخلف من منظور أكثر شمولا.

كان أغلب الاجتماعيين يقول بوجوب تحديد التخلف كمدخل للتنمية ولكن في البداية ساد ارتباك المفاهيم أيضا وبالذات في تحديد عوامل وأسباب التخلف من جهة، وخصائص وصفات المجتمع المتخلف من جهة أخرى. فقد نجد في بعض الكتابات من

يرى أن الزيادة السكانية أو ارتفاع نسبة الأمية أو انخفاض متوسط دخل الفرد من أسباب التخلف. هذا وقد بدأت الكتابات الأخيرة في التخلص تدريجيا من هذا الخلط. ولكن مازالت الناحية الاحصائية غالبة في تحديد معايير التخلف والناحية الاحصائية ليست عيبا في حد ذاتها ولكن المطلوب هو كيف يستنطق الاجتماعي الأرقام ويفسرها ويؤولها بصورة تختلف عن طريقة الاقتصاديين والاحصائيين عامة. يرى البرتيني أن نقيم على النظرة الاحصائية نظرة بنيوية إذ يقول: «فيؤخذ بعين الاعتبار عندئذ الطبيعة لا الدرجة فحسب: فمن بلد متقدم إلى آخر متخلف يكون الاقتصاد والمجتمع مختلفين اختلافا أساسيا من حيث بنيتيهما. إن هذه الطريقة هي تقريبا كمحاولتنا قياس المسافة التي تفصل بين سيارة انتجتها معامل رينو عام ١٩٠٠ وبين أحدث سياراتها: فالفروق بين السيارتين، فيما يتعلق بالسرعة واستهلاك المحروقات لا تعطينا سوى فكرة هزيلة. ما ينبغي فحصه هو المحرك وعند ئذ يظهر التفاوت في الانجازات على أنه اختلاف في البنية»[٣٤].

الاتجاه نحو الفهم الشامل أو البنائي للتنمية يترسخ في كتابات الاجتماعيين ولكن للكثيرين فهمهم الخاص في تحليل النواحي البنيوية اذ يظهر التركيز على جوانب معينة يؤثر في إبرازها التخصص أو القناعات. فالانثروبولوجي يميل إلى ابراز الجوانب الثقافية أكثر، واجتماعي آخر يركز على مظاهر تنظيمية للمجتمع وهكذا. هذه الاختلافات يمكن أن تنوع المداخل والمنطلقات ثم تتجمع لترى علم اجتماع التنمية في حالة البحث عن التماثلات والتشابهات أكثر من المتضادات والمتناقضات.

من أمثلة هذه الآراء يشخص أحد الاجتماعيين أسباب التخلف بأنها« ترجع جميعا إلى بعض أساليب السلوك والظواهر ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية وبالتالي إلى ظروف اجتماعية بنائية» فالتخلف «نقص في الدافعية أو ضعف الحوافز المحركة الدافعة نحو النمو والتقدم والتي تنتشر في تلك الحالة في صورة تيارات أو ظواهر اجتماعية مميزة للحياة النفسية والاجتماعية للشعوب المتخلفة»[٣٥] يعلي هذا الاتجاه من الجوانب الثقافية والاجتماعية اذ يعتبرها آخر مستويات التنمية فالكاتب يقول بأن التنمية تتم على مستويات ثلاثة: تكنولوجي واقتصادي واجتماعي وننتقل من المستوى الفني إلى المستوى الاقتصادي الاجتماعي وأخيرا إلى المستوى الثقافي الاجتماعي.[٣٦] ولا تلعب الناحية الاقتصادية ـ حسب الكاتب ـ دورا حاسما ونهائيا في عملية التنمية ما لم يتغير سلم القيم لأن السلوك الاقتصادي يظل جامدا في طابعه العام وقد تكون زيادة الدخل ـ مع القيم السائدة ـ سببا في خفض الجهد الاقتصادي (القناعة مثلا). وينتهي هذا الاتجاه الى اعتبار التنمية عملية تغير ثقافي موجه وبالتالي يطغى على البنائية هنا المدخل النفسي أو الثقافي لذلك يعرف الكاتب علم اجتماع التنمية: «بأنه تطبيق القضايا والمبادىء ومناهج البحث والمفاهيم السوسيولوجية على دراسة الوقائع والمشكلات الناشئة عن التغيرات الدينامية في الثقافة»[٣٧].

أما المثال الآخر ذو الطابع الاجتماعي والذي لا يتكىء على الناحية الاحصائية فقط فهو يعرف التخلف بأنه «ظاهرة تصيب بعض المجتمعات وتعني بطء الحركة في تحقيق النمو الذاتي لها (وليس اللحاق بغيرها) وهي تنبع أصلا من تأثيرات تفاعلية خارجة (وليست متأصلة في كيان المجتمع بيولوجيا أو وراثيا) تتجسد في سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة وضعف التركيب الاجتماعي والاطار الثقافي القائمين وعدم كفاية النظام السياسي في تحقيق استقرار المجتمع»[٣٨] ونتيجة لهذه الحالة تظهر مشكلات يتعرض لها الهيكل الاقتصادي تتمثل في التبعية وخلل في البناء الاجتماعي الثقافي يتضح في تقليدية نسق القيم وغياب النظام السياسي مثل فقدان التربية السياسية.

يورد الكاتب مفهوم التخلف كمعادل لمشكلات التنمية ويمس قضايا التبعية والاستقلال والاعتماد على الذات ولكنه يعود إلى النواحي النفسية فهو يرى أن تخطي التخلف يتطلب الرغبة في ذلك ولا تأتي الرغبة إلا بإدراك حقيقي للمشكلة والذي يتطلب بدوره توافر القدرة على التغيير (ص٤٥١).

يلوم الكاتب المهتمين بالتنمية لأنهم يتناسون الناحية الاجتماعية ويقول أن الهدف مهما اختلفت الايديولوجيات هو زيادة طاقات الفرد ليتمكن من تحقيق متطلباته الرئيسية ثم الكمالية في المجتمع (ص٤٦٦) ألا يلتقي هذا الطرح أو يشبه مرحلة الاستهلاك الوفير عند روستو؟ هذه الحالة تتكرر أي أن يتبنى الكاتب ما رفضه في البداية. وهذا يرجعنا لقضية الوضوح النظري والذي يوجه أي دراسة من بدايتها إلى نهايتها في خط متصل ومتسق.

محاولات تنظير وممارسة تنموية:ـ

تعددت المحاولات لايجاد النظرية والمنهج التطبيقي الأكثر كفاءة ويقوم الاجتماعيون بجهود مستمرة من أجل الوصول إلى تصور شامل ومقنع لمفهوم التنمية.وقد تكون ميزة الاجتماعيين أنهم أتوا بعد الاقتصاديين في دراسة التنمية، كما أن ميدان معرفتهم أكثر اتساعا لأنه يدرس الظواهر الاجتماعية ومنها النظام الاقتصادي ويدرس المجتمع كمجموعة نظم أو انساق متكاملة سواء في علاقتها الوظيفية أو البنيوية. وهذا ما مكنهم من أن يتوصلوا إلى أن التنمية علم وسياسة معا. وهنا يقول أحد الاجتماعيين البارزين:ـ

«التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغييرا أساسيا في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من مختلف الأهداف».[٣٩]

إن الفكر التنموى لدى الاجتماعيين العرب يسعى لتقليل جوانب قصوره بدءًا من تحديد الجوانب التنظيرية ثم تمهيد الطريق للممارسة الصحيحة. لذلك يتكثف العمل في

الفترة الحالية لكي يكون في حجم التحديات ونستطيع القول بأن مجالات البحث والدراسة في السنوات الأخيرة مع اشتداد الأزمة العامة وتردي الأوضاع اتسعت كثيرا وقامت محاولات فكرية وأكاديمية عديدة لتطوير علم اجتماع التنمية في الوطن لعربي، برغم أنه في أكثر الأحيان لم تكن الاضافات في المستوى المنشود، وتعرض الصفحات التالية بعض الأعمال الأخيرة.

قام الاجتماعيون بتصنيف اتجاهات علم الاجتماع في دراسة التخلف والتنمية ومن الدراسات الجادة تقسيم السيد الحسيني للاتجاهات الحديثة كما يلي:[٤٠].

١ ـ اتجاه النماذج أوالمؤشرات.
٢ ـ الاتجاه التطوري المحدث.
٣ ـ الاتجاه الانتشاري.
٤ ـ الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي.
٥ ـ اتجاه المكانة الدولية.
٦ ـ الاتجاه الماركسي الجديد.

وفي دراسة لعلية حسن حسين عددت الاتجاهات النظرية في التنمية كالتالي.[٤١]

١ ـ الاتجاه التطوري
٢ ـ اتجاه النمو النسقي.
٣ ـ الاتجاه السيكولوجي.
٤ ـ اتجاه التحديث.

ويستعمل نبيل السمالوطي مصطلح مدخل عوضا عن اتجاهات نظرية لأنه يريد في النهاية أن يدعو إلى مدخل تكاملي متعدد النظم وهذه الدعوة غير ممكنة في الاتجاهات النظرية لأن الاتجاه يقوم على أفكار أساسية محددة تميزه عن الآخر بينما المدخل الواحد يمكن أن تستعمله عدة نظريات مثلا المدخل الاقتصادي يمكن أن يندرج ضمنه روستو وماركس وشومبيتر ولانجه وغيرهم. وأخذ التقسيم عند الكاتب الشكل التالي:ـ[٤٢]

١ ـ مدخل النماذج المثالية.
٢ ـ مدخل المتصلات الثقافية.
٣ ـ مدخل التحضر.
٤ ـ مدخل المراحل التاريخية.
٥ ـ المدخل الاقتصادي.
٦ ـ المدخل العنصري.
٧ ـ المدخل الديمغرافي.
٨ ـ المدخل الماركسي.

يقسم سعد الدين ابراهيم النظريات الاجتماعية في التنمية أو نظريات التنمية الغربية إلى أربع نظريات :ـ[٤٣]

١ ـ اتجاه الانماط المثالية للمؤشرات.
٢ ـ اتجاه الانتشار الثقافي الحضاري.
٣ ـ اتجاه تغيير الأفراد نفسيا.
٤ ـ الاتجاه الاقتصادي في التنمية.

راوحت الكتابات العربية حول الاتجاهات النظرية في اطار لا يخرج كثيرا عن العرض المتقدم ذكره برغم أن بعض الدراسات المعاصرة قامت بتصنيف هذه الاتجاهات في فئتين نظريتين أكبرهما: فئة نظريات التنمية البورجوازية الغربية وتشمل التحديث والانتشار والنماذج أو المؤشرات والسيكولوجي وغيرها من المداخل والاتجاهات ذات الطابع الوظيفي واللاتاريخي.

والفئة الأخرى تضم الاتجاهات البنائية والمادية ـ التاريخية وتهتم بتحليل موضوعات مثل التبعية والامبريالية والتكوينات الطبقية في العالم الثالث وعلى وجه الخصوص نمط الانتاج الآسيوي.

والملاحظ أن أغلب الكتابات تتجنب لأسباب عديدة ـ ليس من بينها الأمانة الأكاديمية ـ دراسة الفئة النظرية الثانية وتتوقف عند عرض النظريات الوظيفية المتنوعة المداخل أو الأشكال.

هناك توجه في الفترة الأخيرة نحو الاهتمام ببعض الموضوعات البنائية والتاريخية بالذات موضوع الامبريالية والتبعية والتكوين الطبقي في المجتمع العربي. ولكن هذا الاتجاه مازال محصورا ومحاصرا أيضا. ففي الجو المكارثي الذي يسود المجتمع والجامعات العربية يخشى الباحثون مغبات التعرض لمثل هذه الاتجاهات النظرية والتي أصبح تدريسها عالميا من تقاليد كل الجامعات وبالذات جامعات كبرى الدول الرأسمالية مثل ألمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة. وتضم أقسام علم الاجتماع هناك اعداداً كبيرة من منظري ومؤيدي هذه الاتجاهات النظرية ومن ناقدي الاتجاهات المذكورة ولكن لا يتوانون عن دراسة وتحليل وعرض الاتجاهات بحياد وجدية علمية. وسأحاول في الصفحات التالية تتبع بعض الكتابات العربية التي أهتمت بهذه النظريات البديلة في فهم التخلف والتنمية في العالم الثالث.

يمكن اعتبار كتابات السيد الحسيني في هذا المجال من الدراسات الرائدة ذات المستوى الجيد بين الاجتماعيين العرب التي اجترحت ميدان دراسة التبعية والامبريالية. ففي كتاب «التنمية والتخلف ـ دراسة تاريخية بنائية»[٤٤] يفرد المؤلف حيزا كبيرا لهذه

الموضوعات، فهناك موضوع عن «التنمية بين النظرية والممارسة»[٤٥] وخصص فصلا «عن الامبريالية والتخلف» فكان له فضل تعريف القارىء والطالب العربي على آراء هامة لشخصيات مثل فرانك وباران وسويزي وماجدوف ومانديل وشومبيتر وغيرهم بطريقة مختصرة ومنظمة تفيد الذين قد لا يتوصلون للكتابات الأصلية أو المترجمة للعربية، وواضح اهتمامه بما أسماه نظريات غير أوربية في الامبريالية.

تحتاج موضوعات التبعية والامبريالية لمعالجة معمقة وكثيفة من قبل الاجتماعيين العرب وإلا تصبح المناداة بضرورة التنمية المستقلة لا معنى لها، وكذلك لا يستقيم نقد نظريات مثل الانتشارية والنماذج المثالية والتحديث والتغريب والتنمية من فوق والانجازية.. الخ دون نقد ودراسة التبعية أو الامبريالية. يبدو أن قول ماجدوف عن مثقفي الولايات المتحدة قد يصح على بعض الاجتماعيين العرب فقد لاحظ أن «المثقفين ذوي التربية الحسنة» في الولايات المتحدة قد اتبعوا قاعدة ألا يستعملوا أبدا مصطلح الامبريالية، ومثال ذلك من جهة أخرى التعبير عن نفس الشيء في الحديث عن حق الولايات المتحدة كما قال روبرت كيندي «في الإدارة الروحية لكوكب الأرض»[٤٦].

اتجهت بعض دراسات التنمية في الفترة الأخيرة نحو دراسة اثر التكوينات الاقتصادية الاجتماعية أو البناء الطبقي على ظاهرة التخلف وعلى عملية التنمية الشاملة خاصة في عجز بعض الاقطار برغم الامكانيات عن كسر حلقة التخلف. اهتمت هذه الدراسات في البداية بالتكوين الطبقي في القرية أو الريف لأنها أكثر المناطق تمثيلا للتخلف لذلك نجد كتابات لاجتماعيين مثل محمود عودة وعبدالباسط عبدالمعطي ومحمد الجوهري[٤٧] تعنى بالقرية والقطاع الزراعي في البلدان النامية. وفي البداية لم تكن بعض الدراسات تربط بصورة مباشرة ومحددة بين التفاوت الطبقي وعجز التنمية ولكن تعالجه ضمن اطار المساواة والعدل الاجتماعي. وظهر ربط التفاوت الطبقي بالتنمية كعقبة في عملية الانتاجية المرتفعة والتوزيع العادل، وموقع البورجوازية المحلية والفئات الطفيلية في علاقات التبعية والتغلغل الامبريالي - في كتابات لاحقة.

تعد ندوة «الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي» التي عقدها المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع الدائرة الاجتماعية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية في سبتمبر ١٩٨١ بالكويت - من أهم اللقاءات الفكرية التي حاولت توصيف الواقع التنموي والتصور المعياري له برسم خريطة اجتماعية للبناء الطبقي في الوطن العربي[٤٨] وتوصلت الورقة التجميعية والنقاشات العامة في الندوة الى استنتاجات عن التنمية أو العمل الاجتماعي منها «أن البنى المؤسسية والاجتماعية قد استجابت في

غالب الحالات لحاجات النخبة وليس لحاجات الجماهير، وعليه فإن المبادرات الابداعية للأخيرة لم يتم استثمارها بل قهرها أحيانا باعتبارها وفق تلك الحسابات كفيلة بالاخلال بالتوازن»[٤٩] وظهر الاتفاق حول ضرورة أن يعالج الاطار الفكري للعمل الاجتماعي قضية التنمية كعملية «لصالح كافة الفئات الاجتماعية مع تركيز خاص على مصلحة الفئات المحرومة والأقل حظاً»[٥٠] وطرحت الندوة السؤال الذي يتوجب على الباحثين البدء منه إذا أرادوا الوصول إلى فهم وحلول علمية لاشكالية التنمية العربية :ـ

«هل يمكن السير في طريق التطور الرأسمالي لتحقيق تنمية عربية؟ أم أن معضلة هذا التطور، تحول دون تحقيق هذه التنمية؟ نظراً للخصائص الهامشية والتابعية للرأسمالية العربية ونظرا للمحددات الكابحة التي يضعها عليها النظام الرأسمالي العالمي».[٥١]

يقوم «مشروع المستقبلات العربية البديلة» تحت اشراف هيئة الامم المتحدة بانجاز برنامج بحثي بعنوان «العلاقة بين التركيبات الطبقية والتنمية في الوطن العربي» وقد حددت أوراق عمل الندوة الخاصة بالموضوع المجالات التي سيهتم بها المشروع والابحاث المقدمة وهي :ـ [٥٢]

أ ـ أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتأثيرها على أساليب الانتاج وبروز طبقات اجتماعية جديدة، وتقوية أو إضعاف بعض الطبقات القائمة.
ب ـ التغيرات الاجتماعية الأساسية وتأثيرها على الحراك الاجتماعي داخل الطبقات وبينها.
جـ ـ تأثير التنمية على تخفيف الفوارق بين الطبقات أو تعميقها.
د ـ تأثير التنمية على بروز تحالفات جديدة أو إنهاء تحالفات طبقية قائمة.
هـ ـ تحديد أي الطبقات والفئات الاجتماعية يقع عليها العبء الأكبر في التنمية ولصالح من ستوجه التنمية في المستقبل.

من الواضح أن مثل هذا التوجه البحثي يحتاج لرعاية مؤسسات وأن تقوم به فرق بحث ليمهد الطريق أمام الصعوبات المختلفة مثل الاختلافات النظرية والمنهجية حول المفاهيم والمناهج المستخدمة، إضافة الى ندرة ودقة المعلومات عامة والاحصائية بوجه خاص لسد هذه الثغرة في الادبيات التنموية أعني إهمال العلاقات الطبقية في التنمية وهو ضرورة ملحة ومن الملاحظ أن بعض الاجتماعيين في بعض بلدان المغرب العربي أعطوا هذا الجانب اهتماما كبيراً ونجد فيه دراسات متكاملة مثل كتاب مغنية الأزرق.[٥٣] كذلك في النقاشات ـ بالذات في الجزائر ـ تتجه المداخلات نحو تحديد النموذج التنموي هل هو

رأسمالي أم اشتراكي أم لا رأسمالي «انتقالي» وبالتالي تعين الفئات القائمة بالتنمية والمستفيدة. ويظهر الحديث عن النموذج الاشتراكي القومي المستقل والمتفاعل مع الفكر والمكاسب الاشتراكية في العالم المتناقض بالضرورة مع الفكر الرأسمالي»[٥٤] وفي رأيي أن وجود تجربة معينة في القطر تحاول برغم السلبيات شق طريق مستقل يكون لها انعكاساتها على أولويات موضوعات محددة وعلى ظهور طروحات بعينها. كذلك اتسع نطاق الاهتمام بهذا الموضوع بصورة عامة كمحدد للتنمية مثال ذلك ندوة «التركيب الاجتماعي والتنمية»[٥٥] وتأكيد أن الاختيار التنموي محكوم بتوجهات السلطة السياسية وطبيعتها الطبقية وعلاقتها مع الطبقات الأخرى[٥٦] بلورة هذا الطرح يساهم في النهاية في تجميع الجهود البحثية التنموية في قضايا جوهرية بدلا من انشغالها بالجوانب الفنية في عملية التنمية كما هو حادث الآن في الكتابات التي تفقد جهدا بيّنا في معالجة المعوقات والاستراتيجيات دون التطرق لمثل هذه الأسس الجوهرية.

قد يظن القارىء أن أي دراسة لا تعالج التبعية والامبريالية والتكوينات الطبقية بطريقة مباشرة هي دراسة ناقصة أو فاقدة الأساس النظري الواضح. هذا استنتاج غير صحيح لأن هناك دراسات استعملت المصطلحات الطبقية لكن ذلك لم يفصح ولم يميز المفاهيم لتكون ادوات مفيدة فنحن نقرأ مثلا بعض التقسيمات والتصنيفات التي تتعامل مع الوطن العربي وكأنه مجتمع واحد لذلك فهي تكتب عن الانقسام الطبقي العربي على أساس الداخل لنجد «الأقطار العربية الغنية والأقطار العربية الميسورة ومناضلي الوسط والأقطار العربية الفقيرة» ثم يستدرك صاحب هذا التقسيم ليكتب جانبيا عن التقسيم الطبقي داخل الأقطار العربية ليجد نفسه مرة أخرى يتحدث عن «الحزام الشمالي للوطن العربي والحزام الجنوبي «الجنوب العربي»[٥٧]. ويستعمل كاتب آخر تعابير أكثر غموضا في وصف نفس الحالة مطلقا مصطلح «العنصريات الطبقية» حين يفرق بين الدول الغنية والفقيرة في الوطن العربي ويشرح ذلك بظهور عنصريات مصطنعة مرتبطة بجغرافية النفط تندلع بينها منافسات طبقية «وكأن كل قطر بمثابة شريحة اجتماعية. ومجموع الشرائح هذه تمت الى طبقة واحدة صاعدة، وإن كانت متصارعة فيما بين أجزائها. ثم يؤلف مجموع هذه القطريات الطبقية والعنصرية طبقة عليا بالنسبة لبقية قطاعات الأمة العربية وأقطارها غير النفطية، التي تتحول تلقائيا الى مثابة بروليتاريا قومية»[٥٨] وهناك كتاب وسعوا الدائرة الطبقية أكبر من الوطن العربي ليتحدثوا عن وجود نظام دولي للتدرج الطبقي الاجتماعي[٥٩] وهذا تحليل مشوش لعلاقات التبعية والامبريالية لأن العلاقات الطبقية تحدد حسب العلاقة بوسائل الانتاج وهذا الوضع غير موجود في العلاقات الدولية لأن النظام الاقتصادي العالمي له طبيعة تبادل تجاري تختلف عن استغلال قوة العمل المباشر والاستفادة من فائض القيمة على المستوى المحلي الخاص بكل قطر ومجتمع.

من ناحية أخرى تزخر أدبيات التنمية الحالية بكتابات ذات طابع شمولي برغم أنها في بعض الأحيان قد تعالج قطاعا أو نظاما اجتماعيا مفردا كالتعليم ويمثل هذا التيار كتابات حامد عمار ودارم البصام وعبدالله عبدالدائم ولكن تعالجه ضمن منظور بنائي متكامل. كما توجد دراسات لا تستعمل مصطلح تنمية كثيراً ومع ذلك تصب مع الدراسات الشمولية والجذرية فهي ترى التنمية مشروعاً حضاريا جديداً.

يتساءل أحد الكتاب «تنمية أم نهضة حضارية؟»[٦٠] فهو مشغول بوجوب عدم تقليد النموذج الحضاري الغربي مثلا في التحديث لأننا «في حرب حضارية مصيرية» توجب علينا تحديد التناقض الرئيسي وهو في نظره الغرب الاستعماري ويطالب بـ «الانفتاح في الداخل والانغلاق في وجه العدو الحضاري الخارجي» وذلك لأن هذا الموقف أو الاختيار «يجعلنا أكثر مقدرة على التعاون في شكل واقعي فعال مع كافة الدول والقوى والتيارات العالمية، ابتداء من قلعة مؤمنة على أرض الوطن تمارس دورها العالمي بذكاء، وتحدد نمط وكذا معدل تقدمها الإقتصادي والاجتماعي على أساس امكاناتها الواقعية في إطار إعادة تشكيل ميزان القوى في عالمنا المتغير»[٦١].

وضمن نفس التيار يتحدث كاتب آخر عن «استراتيجية النهضة العربية المعاصرة» و«النموذج النهضوي» أو «الاستراتيجية الحضارية»[٦٢] ويكتب مؤلف آخر برغم أنه اقتصادي ـ عن «الأزمة الحضارية والتنموية العربية»[٦٣] ونلاحظ أن التنمية والتغيير عند هذا التيار تبدأ من الايديولوجية والثقافة لأن الأزمة تكمن في هذا الميدان[٦٤] وهذا التيار ـ رغم جديته وعمقه ـ يظهر وكأنه يرى المشكلة التنموية مرتبطة بطريقة التفكير أو بقدرات الذهن، ويعالج الحضارة أو النهضة الفكرية كبناء فوقي مستقل يمكن بتغييره تغيير كل الظروف المادية الأخرى.

الآفاق الممكنة لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي

تبرز بعض التطورات الايجابية في مجرى دراسات التنمية لدى الاجتماعيين العرب ومن مظاهرها الوجود الواضح لبعض الموضوعات والمبادىء كقضايا هامة ومسلمات لا غنى عنها عند معالجة التنمية وبرغم الاختلافات في معانيها وتفسيراتها بين الكتاب الا أن بروزها في أدبيات التنمية يبشر بكسر الحلقة المفرغة في بحوث ودراسات التنمية. من أمثلة هذه الموضوعات: المشاركة الشعبية وهذا المبدأ يقود مداه الأقصى إلى قضية الديمقراطية بأشكالها المختلفة الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية. على شرط

ألا يضيع الباحث في التقنيات مثل طريقة عمل المجالس المحلية ولكن لكي يصل مباشرة إلى حق المواطنة كما يجب أن يكون في أي مجتمع متطور. وأن تفهم المشاركة الشعبية ليس كمجرد تعبئة موارد بشرية لزيادة الانتاج وانشاء المشروعات بالعون الذاتي ولكن مشاركة حقيقية في السلطة والثروة تصل إلى أبعد الفئات الاجتماعية في سلم التراتب الاجتماعي. وهذا يتطلب من الباحث الاجتماعي عدم الجلوس على السور ولكن ضرورة الانحياز لمصالح الأغلبية وأن يوظف معرفته وعلمه في هذا الاتجاه. ظاهرياً قد يتعارض هذا مع الحياد المزعوم ولكن يظل مفهوم المشاركة الشعبية خاويا تماما اذا لم يختر الباحث الانحياز.

ومن المبادىء التي تتكرر مبدأ إشباع الحاجات الأساسية نلاحظ أنه لم يعد متقصرا على الحاجات المادية ولكنه يتسع ليشمل باصرار الحاجات غير المادية ليلتقي: مع المبدأ السابق فالمواطن ليس مطالبا بالتضحية أو الاختيار بين الخبز والحرية، وهذا وضع خاطىء ساد خلال العقدين السابقين للتنمية عند عدد من أنظمة الحكم التي أخذت على عاتقها المسئولية التاريخية في الخروج بالوطن العربي من التخلف والتجزئة والاستعمار. ولكن بسبب علاقات الوصاية الأبوية حرمت الشعوب من حاجاتها الأساسية غير المادية وكأنها أي الشعوب قاصرة عن ممارسة هذا الحق وكانت النتيجة ضآلة اشباع الحاجات المادية والضياع الكامل للحاجات غير المادية من ديمقراطية وحرية فكر وتفتح الشخصية الفردية... الخ. يضاف إلى ذلك فقدان أجزاء من تراب الوطن نفسه وتكريس وتعميق التجزئة واقعا وفكرا. بالنسبة للاجتماعيين العرب لم يبق ركن في الحاجات المادية لم يقتل بحثا وإحصاء من تعليم وصحة واسكان ومواصلات وكهرباء... الخ ولكن مازال الجانب غير المادي من الحاجات لم يفض بعد بالصورة الممكنة والمطلوبة.

يحتل مبدأ الاعتماد على الذات موقعا متقدما وشاسعا في كتابات الاجتماعيين العرب وكل المهتمين بالتنمية ولكنه مقيد بالانجاز الاقتصادي الصرف في كثير من الأحيان والتخلص من شروط المبادلات الخارجية ومن القروض ومن المساعدات الأجنبية ومن الاعتماد على التكنولوجيا الغربية المعقدة.. الخ هذه شروط ابتدائية ضرورية للاستقلال والاعتماد على الذات. ولكن بالنسبة للباحث الاجتماعي يتوقع أن يتسع أفق عمله واهتمامه أكثر. فهذا المبدأ وثيق بقضية الهوية الحضارية وبالتحديد حل تناقضنا المتمثل في الموقف من انسانية وعالمية الحضارة الحديثة من جهة وخصوصية موقعنا الحضاري والاستراتيجي من جهه أخرى. لأن قضية الهوية ليست مجرد ربط بين التراث والحاضر ولكنها تتشابك الآن مع كوننا جزءاً من حركة التحرر الوطني في مواجهة صراع مع الامبريالية والصهيونية لا يستثني الثقافة أو السياسة أو الاقتصاد أو الموقع ويجعل منها جميعا معركة مصير وبقاء. وهنا يتسع مبدأ الاعتماد على الذات ليستند على الاستقلال الكامل؛

وإن كان البعض يفسر الاعتماد على الذات وكأنه انكفاء على الذات والتوجه إلى الداخل في عزلة تامة خشية التأثر «بالحضارة الغربية» المادية «وبالتالي اللجوء ـ أحيانا بغير وعي ـ إلى موقف انتقائي من الأفكار والتكنولوجيا والسلع ورأس المال. وهذا الموقف يخلط بين ثمار الحضارة الغربية ذات الطابع الانساني وبين الوجه البورجوازي القبيح لهذه الحضارة.

يرتبط الحديث عن التكنولوجيا ونقلها وانتشارها واستعمالاتها بالمبادىء المذكورة ويشغل هذا الموضوع حيزا واسعا في كتابات الاجتماعيين العرب خاصة مسألة الصلة بين التكنولوجيا والبيئة، وأثر التكنولوجيا على القيم السائدة، ونوع التكنولوجيا الملائمة. كل هذا لا ينفصل عن مبدأ الاستقلال وتعبئة الموارد الذاتية وبالذات الموارد البشرية والاعتماد على الذات بالاضافة لتأكيد الهوية الحضارية أي كيفية دمج التكنولوجيا في المجتمع العربي دون مضاعفات جانبية وهذا مجال يمكن أن ينفرد به الاجتماعيون العرب الباحثون عن التقدم المتميز للوطن العربي.

اتجهت كثير من الدراسات والاهتمامات البحثية لمؤسسات علمية وهيئات إقليمية إلى مجالات مرتبطة بالتنمية الشاملة وتعنى بقضايا اجتماعية وتنموية هامة مثل: المرأة، الريف، الموارد البشرية، والسكان، والتصنيع... الخ هذه موضوعات ضرورية في تطور علم اجتماع التنمية خاصة حين تبحث ضمن اطر مرجعية واضحة وشاملة وليست كقضايا شبه مستقلة. فقضية المرأة مثلا كثيرا ما تناقش وكأن المرأة خارجة عن العلاقات الاجتماعية والواقع الاجتماعي، وكأن تحريرها منفصل عن تحرير الانسان العربي المقهور عامة.

يمكن القول في الختام أن توقعاتنا من علم اجتماع التنمية في الوطن العربي يحكمها الظرف التاريخي الراهن للأمة العربية. وبالتالي فعلم اجتماع التنمية مطالب بأن يكون في حجم المرحلة والتي تحتاج إلى علم صدامي أو قتالي يمسك بجذر المشاكل والجذر هو الانسان العربي بكبواته وطموحاته، وأن يهتم بالقضايا الجوهرية ويؤجل ما هو عارض. يفترض في علم اجتماع التنمية العربي أن يبدأ بفهم الواقع في بعديه الداخلي والخارجي: فالداخلي يعنى دراسة وتحليل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية أي التكوين الطبقي وعلاقات القوة ودراسة الوعي بكل مستوياته ومصاحبات ذلك من قضايا مثل وضع المرأة ومشكلة الريف ودور الدين الايجابي وقضية التراث والمعاصرة ـ على سبيل المثال. أما البعد الخارجي فيثير مسائل مثل الاستعمار الجديد وأشكاله المختلفة بالذات الاقتصادية والثقافية، وعلاقات التبعية ـ وصلتها بالظروف الداخلية وكيف تمكن بعض الطبقات الاستعمار الجديد من السيطرة، وعلاقات التبعية من الاستمرار والتمكن في الداخل وجعل قطر ما مكشوفا ومباحا.

من جهة أخرى من مهام علم اجتماع التنمية العربي الصدامي والرافض لواقعه ايجاد تصور مستقبلي لنموذج تنموي عربي مستقل يحل فيه المشكل الداخلي: النمو الداخلي (القفزة الكبرى) وعدالة التوزيع وإنهاء الاستغلال الاقتصادي والقهر السياسي والفكري والاجتماعي (حل مشكلات الأقليات والفئات المحرومة) أي تمكين الانسان العربي من تحقيق ذاته باشباع حاجاته الاساسية المادية والروحية دون عوائق. أما حل المشكل الخارجي فيكمن في موقف واضح وقاطع من الاستعمار الجديد في كل صوره، والاعتماد على الذات لكسر قيود التبعية وهذا لن يكتمل ويثبت الا ضمن كيان عربي موحد له قوته المكتسبة من تكامل اقتصادي يهدف لتحقيق مبادىء الاستقلال والاعتماد على الذات، ويضع نفسه كفصيل متقدم في حركة التحرر الوطني العالمي.

هذه مهام علم اجتماع التنمية العربي المستقبلي تحتمها انكسارات وخيبات التنمية في الوطن العربي وبؤس الانسان العربي. الاجتماعيون العرب في مفترق طرق أي النهجين يسلكون: الارتقاء لمستوى المسئولية الفكرية والاخلاقية وهذا يعني بالتأكيد المجازفة والمغامرة والسير في مناطق ملغومة أي أن يعيش في خطر أو أن يبقى مشغولا بقضايا صغيرة أو على الأقل قديمة لا تتجاوز معوقات التنمية واستراتيجيات التنمية من خلال منظور فني بحت ولا تاريخي. وتبقى الكتابات في هذه الحالة اجترارا وتكرارا لأفكار وقضايا من باحثين هم أول من هاجمها لكونها غربية وغريبة ولكنهم في الواقع يتبنونها وتقيدهم برغم رفضهم اللفظي.

الهـوامش

(١) تظهر صلة علم الاجتماع والانثربولوجيا بالاستعمار الفرنسي والبريطاني في المغرب العربي والسودان واضحة في كتابات ما قبل الاستقلال. راجع مقال جورج صباغ في كتاب Leonard Binder, (ed) **The Study of the Middle East, N.Y. 1976.**

وورقة سعيد بن سعيد «التنمية وتكوين الاطر ـ حول تدريس علم الاجتماع في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب» الادارة الاجتماعية جامعة الدول العربية ١٩٨٣. وكتاب

Talal Asad (ed). Anthropology and the colonial Encounter, London, 1973.

(٢) سمير نعيم: **«بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الانسان العربي ـ رصد تقويمي استشراقي»**، ورقة مقدمة لمؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربي. الكويت ـ ٨ـ١١ ابريل ١٩٨٤، ص١٨.

(٣) صادر عن مكتبة الوعي. القاهرة ١٩٦٦.

(٤) صادر عن دار المعرفة، القاهرة ١٩٦٨ . تؤكد مقدمة الكتاب انه كتاب في التنمية اصلا . يكتب محمد سعيد قدري في مقدمة الكتاب ص(٦) «واذ يسعدني أن أقدم هذا الكتاب أرجو أن يجد فيه كل من يعنى بعمليات التقدم والنمو في مختلف جوانب حياتنا الاجتماعية استثارة فكرية تخصب مجال العمل» ونجد في مقدمة المؤلف ص (٨). «كيف يتحرك الفكر التربوي مع حركة المجتمع وكيف نواجه مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بفكر فاعل يضيء معالم الطريق».

(٥) ترجم أحمد فؤاد بلبع كتاب باران Baran « **الاقتصاد السياسي للتنمية**» عام ١٩٦٧ . وترجم اسماعيل صبري عبدالله كتاب شارل بتلهايم «**التخطيط والتنمية**» عام ١٩٦٨ وظهر لميردال «**البلاد الغنية والبلاد الفقيرة**» ترجمة دانيال رزق وترجمة ابراهيم الشيخ «النظرية الاقتصادية والدول النامية».

(٦) سمير نعيم، مصدر سابق ص٤٠ حاشية رقم (١٩).

(٧) عبدالباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية**. القاهرة. ١٩٧٠» ص. ص٦ ـ ٢٧ .

(٨) المصدر السابق ص٢٨ . كذلك كل الاستشهادات المكتوبة بين علامتي تنصيص.

(٩) سالم يفوت. **فلسفة العلم والعقلانية المعاصرة**، دار الطليعة، بيروت.ص. ص ٥ ـ ٤٦ استعملت الفلسفة والايديولوجية بتبادل بين الجزء والكل.

(١٠) تطرق عبدالمنعم شوقي في كتاب «**مناهج الرعاية الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي**» د. ت **لبعض اتجاهات المفكرين للتنمية**.

(١١) راجع **عبدالباسط عبدالمعطي** «**المرأة في السياق البنائي للقرية العربية**» الكتاب السنوي لعلم الاجتماع العدد الخامس ص٧٣ . ودارم البصام «**حول تنظيم وتنمية المجتمعات الريفية في الوطن العربي**» ندوة الميثاق الاجتماعي تونس يونيو ١٩٨٣ .

(١٢) **عبدالمنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه**. القاهرة، ١٩٧٣، ص. ص٨ ـ ٢٩ .

(١٣) سمير نعيم، مصدر سابق، ص٦ .

(١٤) كتب محمد الجوهري في افتتاحية العدد الأول من «الكتاب السنوي لعلم الاجتماع «ص١٢» من الظواهر الشاذة التي أصبحت مألوفة نتيجة هذا الوضع أن أصبح الكثيرون ينجزون رسالتي الماجستير والدكتوراه في خمس سنوات أو نحو ذلك (مع وجود سنة تمهيدية للماجستير واضطلاع المعيد عادة بأعباء التدريس والاشراف على بعض الأعمال) وأصبحت بعض الجامعات الاقليمية تفتتح أقساما للدراسات العليا (. . .) وليس بها سوى مدرس واحد (. . . .) وأصبح «الدكتور» يتخرج في علم الاجتماع وهو لا يملك ناصية أي لغة اجنبية واحدة على الأقل».

(١٥) محمد الجوهري وآخرون، **تنمية العالم الثالث ـ الابعاد الاجتماعية والاقتصادية**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص. ص ٦ ـ ٧.

(١٦) عبدالباسط عبدالمعطي، «**الاتجاهات النظرية والمنهجية في علم الاجتماع في الوطن العربي ـ دراسة استطلاعية في أدب المعارضة**» مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربي ـ سبق ذكره، ص٢٨ . كما يشير الى السيد يسن السيد، «**الباحث الاجتماعي والاختبار الايديولوجي**»، الطليعة، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٠، ص. ص٥٩ ـ ٧٧.

(١٧) طيب تيزيني، «**اشكالية تنمية الطاقات البشرية العربية**» الحلقة النقاشية السنوية الرابعة بعنوان التخطيط لتنمية عربية، آفاقه وحدوده. الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨١، ص٥٠ .

(١٨) م. اندريفا، «الدور المنهجي للنظرية في مختلف مراحل البحث العلمي» **مجلة الفكر العربي**، العدد (٦) نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٧٨، ص. ص١١٢ ـ ١١٣ .

(١٩) في **مجلة دراسات عربية**، العدد الخامس، مارس ١٩٦٩، ص. ص٣٧ ـ ٧٥.

(٢٠) المصدر السابق، ص٤٠ .

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٦.
(٢٢) ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين كما نشرت في مجلة «دراسات عربية» العدد(٢)، السنة السادسة عشرة، ديسمبر ١٩٧٩.
(٢٣) المصدر السابق، ص٤.
(٢٤) المصدر نفسه، ص١٩.
(٢٥) يضمن الكاتب أسماء اقتصاديين مصريين ضمن هذا التيار منهم اسماعيل صبري عبدالله وجلال أمين، وزكي شافعي، سمير أمين، فؤاد مرسى، على الجريتلي، عمرو محي الدين ويحيى عويس.
(٢٦) عادل حسين، مصدر سابق، ص٣٦.
(٢٧) عادل حسين (تحرير)، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٣.
(٢٨) محمود الكردي، «قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع - رؤية نقدية» في **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع**، العدد الاول، اكتوبر ١٩٨٠، ص.ص١٩ - ٢٠.
(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٠.
(٣٠) المصدر السابق، ص٢٦.
(٣١) عبدالباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص.ص ٨٩ - ٩٢.
(٣٢) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٣٣) سامية محمد جابر، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث في كتاب، **مجالات علم الاجتماع المعاصر، اسس نظرية ودراسات واقعية**، ، محمد عاطف غيث وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢، ص٦٢٨.
(٣٤) ج. م. البرتيني، التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٠ ص٢١.
(٣٥) محمد الجوهري، مقدمة في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص.ص٥٤ - ٥٥.
(٣٦) المصدر السابق، ص.ص٦٩ - ٧٣.
(٣٧) المصدر نفسه، ص٨١.
(٣٨) محمود الكردي، التخلف ومشكلات المجتمع المصري، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٤.
(٣٩) محمد عاطف غيث، مقدمة كتاب نبيل السمالوطي علم اجتماع التنمية، (ص(ز).
(٤٠) السيد محمد الحسيني، «اتجاهات علم الاجتماع في فهم مشكلات الدول النامية» في كتاب «دراسات في التنمية الاجتماعية»، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧، ص٥٢ وما بعدها.
(٤١) علية حسن حسين، **التنمية نظريا وتطبيقيا**، الاسكندرية، ١٩٧٧، ص.ص٤٣ - ٩٣.
(٤٢) نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص٧ وما بعدها.
(٤٣) سعد الدين ابراهيم، «نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث» في كتاب «استراتيجية التنمية في مصر» ابحاث ومناقشات.
(٤٤) نشر في القاهرة ١٩٨٠.
(٤٥) منشور تحت عنوان «العالم الثالث تنمية أم تبعية» في كتاب «دراسات في التنمية الاجتماعية» سبق ذكره.
وكتب عن العلاقات الدولية وظاهرة التخلف «في كتاب دراسات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا» مجموعة من استاذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٥.
(٤٦) ايف بينوت: ما هي التنمية، دار الحقيقة، بيروت،(د.ت.) ص١٣٤.

(٤٧) محمود عودة، **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع**، القاهرة، ١٩٧٢، **والفلاحون والدولة دراسة في اساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية**، القاهرة، ١٩٧٩. عبدالباسط عبدالمعطي، **الصراع الطبقي في القرية المصرية**. القاهرة، ١٩٨٠. محمد الجوهري «**الملامح العامة للبناء الطبقي في البلاد النامية**» في كتاب «**دراسات في التنمية الاجتماعية**». سبق ذكره، ص ٢٣٤ وما بعدها. إضافة الى كتابات غير الاجتماعيين مثل ابراهيم عامر، **الارض والفلاح والمسألة الزراعية**، القاهرة، ١٩٥٨، **وفتحي عبدالفتاح؛ القرية المصرية، دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج**، القاهرة، ١٩٧٣؛ ومحمود عبدالفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري** (٥٢ ـ ١٩٧٠)، القاهرة، ١٩٧٨.

(٤٨) من الدراسات التي قدمت للندوة:ـ
نورة الفلاح، الكويت محاولة لفهم البناء الاجتماعي.
الهادي التيمومي، الطبقات الاجتماعية التونسية.
محمد الرميحي، التشكيل المتزامن والتنمية التابعة لاقطار الخليج النفطية.
يحيى الحداد، التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الاردني.
عبدالباسط عبدالمعطي، التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر.
حيدر ابراهيم علي؛ حول عملية التنمية والتغير الاجتماعي في السودان.
رزق الله هلال، التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في القطر السوري.
محمد ابو مندور الديب ومحمد حسين شمسان، التنمية والتغير الاجتماعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

(٤٩) دارم البصام، «التصور المستقبلي للمشروع التنموي والمقومات المفاهيمية والشروط» **ندوة الاطار الفكري**، مر ذكرها، ص٦٧٥.

(٥٠) باسم سرحان، «التركيب الاجتماعي والقوى الفاعلة في التنمية العربية بعد الحرب العالمية الثانية» **ندوة الاطار الفكري**، ص٦٦٧.

(٥١) **عبدالباسط عبدالمعطي؛ نحو تشخيص للتكوين الاجتماعي العربي وما تسوده من انماط انتاجية**، المصدر السابق، ص٦٥٣.

(٥٢) ملف المستقبلات العربية البديلة رقم (٣)، القاهرة، يناير ١٩٨٢، ص١٤ وقد ظهرت احدى الدراسات في كتاب لعصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

(٥٣) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي**، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠ ونشر الكتاب لأول مرة بالانجليزية عام ١٩٧٥.

(٥٤) راجع ندوة «مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي» **بمجلة العلوم الاجتماعية** العدد الأول، السنة التاسعة، مارس ١٩٨١، ص. ص١١١ ـ ١٣١، نظمها محمود خضير وشارك فيها عصمت فلوج وكمال عجور والمبروك عبدالحكيم وجميعهم في جامعة الجزائر.

(٥٥) نشرت في **مجلة المستقبل العربي**، عدد ٣٢، اكتوبر ١٩٨١، شارك فيها ابراهيم سعد الدين، الحبيب المالكي، عبداللطيف بنشهتو وفواز الطرابلسي.

(٥٦) المصدر السابق، ص١١٦.

(٥٧) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص. ص ١٩٥ ـ ٢٥٣.

(٥٨) مطاع صفدي، «مثلث الحيوية في استراتيجية النهضة العربية المعاصرة». في **مجلة الفكر العربي**، العدد الثالث، السنة الأولى، ١٩٧٨، ص١٨.

(٥٩)سامية محمد جابر، مصدر سابق، ص٦٤٢.
(٦٠)انور عبدالملك «تنمية ام نهضة حضارية» في **المستقبل العربي**، السنة الاولى، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٨، ص.ص٦ - ١١.
(٦١)المصدر السابق، ص١٠.
(٦٢)مطاع صفدي، مصدر سابق.
(٦٣)جورج قرم، **التنمية المفقودة - دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.
(٦٤)عبدالله العروي، **العرب والفكر والتاريخي**، ، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣، وأزمة المثقفين العرب: تقليدية أم تاريخية؟ بيروت، ١٩٧٨.

Sociology of Development in the Arab World

H. Ibrahim Ali

This study begins with a historical survey, tracing the introduction of the subject of development in sociological studies during the last two decades. Special reference is made to the pioneering writings and their influence on the field. The sociology of development in Arab countries is then analytically presented, concentrating on the impact of socioeconomic changes of these decades on development literature.

The second part of the study is concerned with contemporary writings and the introduction of new ideas in the field. The study criticizes the avoidance of certain concepts, such as imperialism and class relations, in most of the current writings on development. It is concluded that the sociology of development should be a militant sociology that defends the interests of the Arab people and their right to achieve independent development, democracy and unity.